الفصل الثالث

فاعلية المراجعة الخارجية في تحسين جودة التقارير المالية -دراسة الاستبيان-

الفصل الاول
الإطار النظري العام للمراجعة الخارجية

الفصل الثاني
تحضير وإعداد التقارير المالية

التشكر

لله الحمد والمنة على إنجاز هذا العمل فهو أحق أن يشكر

ثم شكر وتقدير إلى استاذي العزيز مصباحي محمد الأمين على توجيهاته وإرشاداته لإعداد هذا العمل

كما أتقدم بتشكراتي وإحتراماتي لكل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد

حمه لخضر بالوادي على

معلوماتهم الغزيرة والتي كانت عونا لي في إنجاز هذا العمل

والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها الدور في تقويم وتثمين هذا العمل

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الذين ساعدوني من قريب **أو** بعيد في إنجاز هذا العمل

وأخيرا أسدي كل عبارات الشكر والعرفان إلى كل شخص مد لي يد المساعدة لإنجاز **هذه المذكرة**.

بوبكـــــر

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى قدرة المؤسسة على الإلتزام بإرشادات محافظ الحسابات، حيث توصلنا إلى أن تميز جودة التقارير المالية بخاصية الصحة والمصداقية يتطلب فرض أدوات رقابية على عمل النظام المحاسبي، وهذا ما توفره مختلف أعمال المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية، غير أن المراجعة الخارجية تمثل ضمانا أكبر حول مصداقية مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية، وهذا في ظل تمتع المراجع الخارجي بالإستقلالية والحياد في الرأي و إعتماده الكبير على المعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما كمعيار مصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها العادل لوضعية المؤسسة، ويهدف هذا البحث إلى تفعيل وتعظيم دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في تحسين التقارير المالية من خلال ما يتصل بالقوائم المالية ونتائجها في الوقت المناسب مما يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي والأداء المؤسسة وتسهيل الحصول على المعلومات المالية والتي تلعب دوراً رئيسياً في اتخاذ القرارات الاستثمارية ووضع استراتيجيات العمل داخل الشركات وذلك من خلال التطبيق السليم للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة لتفادى الفشل المالي والأزمات الاقتصادية، بما يضمن استمرارية النشاطات ، و على ضوء هذا الأمر كانت الدراسة حول فاعلية عملية المراجعة الخارجية في تحسين جودة التقارير المالية .

نتائج اختبار الفرضيات : من خلال دراستنا فلقد توصلنا إلى النتائج الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: تتمثل في: (**التقارير المالية تنتج من خلال نظام المعلومات المحاسبي وكافة المعلومات المالية الأخرى**)،تم إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثالث استنادا من الاستبيان وبناء على نتائج المستخرجات برنامج الاحصائي SPSS، من خلال وجود ارتباط معنوي بين التقارير المالية والنظام المعلومات المحاسبي .

الفرضية الثانية : تتمثل في: (**تتحقق جودة التقارير المالية إلا من خلال مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية**) ، تم إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثالث استنادا من الاستبيان وبناء على نتائج المستخرجات برنامج الاحصائي SPSS ، من خلال وجود ارتباط معنوي بين جودة التقارير المالية وسلامتها وخلوها من الأخطاء المحاسبية ،بمعنى كل ما تقل تحقق في التقارير المالية كلما تزدادت الأخطاء المحاسبية.

الفرضية الثالثة : تتمثل في : (**تعتبر المراجعة الخارجية بجميع مقوماتها بالنسبة للمؤسسات هي أحد الركائز الرئيسية التي تأثر بدرجة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية**) ،تم إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل

الثالث استنادا من الاستبيان وبناء على نتائج المستخرجات برنامج الاحصائي SPSS ، من خلال وجود ارتباط معنوي بين المراجعة الخارجية وفاعليتها تحسين جودة التقارير المالية .

الفرضية الرابعة : تتمثل في : (**يترتب عند رفع مستوى كفاءة والفاعلية التقارير المالية من الافصاحات والتقارير التي يقدمها المراجع الخارجي في مساهمته من صحة مصداقية و موثوقية جودة التقارير المالية**)، تم إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثالث استنادا من الاستبيان وبناء على نتائج المستخرجات برنامج الاحصائي SPSS ، من خلال وجود ارتباط معنوي بين تحقيق جودة التقارير المالية وبين فاعلية المراجع الخارجي في المساهمة من صحة مصداقيتها و موثوقيتها.

النتائج الدراسة :من خلال دراستنا للموضوع فلقد توصلنا إلى النتائج التالية :

– تعتبر المراجعة الخارجية وظيفة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة، هدفه الرئيسي هو إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة من خلال الرأي المحايد الذي يصدره عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك التقارير المالية.

– إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من التقليل في حدوث الأخطاء إن لم نقل حذفها وبالتالي تعطي جودة التقارير المالية بخاصية الصحة والمصداقية.

– من بين الأسباب التي تحد من الإلتزام بتطبيق إرشادات المراجع الخارجي، ضعف إهتمام الإدارة بتقارير هذا الأخير وما يحتويه من أراء تخدم المؤسسة بشكل إيجابي.

– ترتكز الجودة على درجة إكتشاف المراجع الخارجي للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية والتقرير عنها.

– أثناء ممارسة المراجع لمهمته المتمثلة في عملية اكتشاف الأخطاء فان تحليل المراجع الخارجي لطبيعة وسبب الأخطاء سيكون عادة مهما أكثر من التحليل الإحصائي لمجرد وجود أو عدم وجود تلك الأخطاء، في مثل هذه الحالة تكون لعينة الإحصائية الأكثر ملائمة لاجتناب الوقوع في خطر المراجعة، من جهة أخرى يعتبر أسلوب العينة الإحصائية من الأساليب الأكثر نجاعة في عملية اكتشاف الأخطاء ولكن بشرط امتثالها لضوابط وأساليب؛

- أن المراجعة باعتبارها أداة من أدوات لها دوراً محورياً في الإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية ، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، وكذلك تعكس الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنة المالية التي تحل محل الدراسة؛

- لقد أثبتت مراجعة الخارجية مرونتها وتجاوبها السريع مع التغيرات الكثيرة التي يشهدها الاقتصاد،وهذا من خلال تكيفها واستجاباتها للاحتياجات مختلف الأطراف الاقتصادية المستفيدة من خدماتها في الحصول على قوائم المالية تتوفر فيها الصفات المطلوبة من صحة ومصداقية،وهذا يعتبر كرد على بعض الأفكار السائدة بأن مراجعة الحسابات والمحاسبة بصفة عامة تعتبر علما محصورا أو مجرد تقنية جامدة،حيث يظهر اعتماد مراجعة الحسابات منطر فعدة هيآت مهنية عالمية كالاتحاد الدولي للمحاسبين.

التوصيات: قادنا هذا البحث وبصفة خاصة نتائجه إلى اقتراح جملة من التوصيات نعتقد أن تجسيدها يعـــود بالنفع والفائدة على المؤسسة التي تريد تحسين وضعيتها المالية وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

- على مسيري المؤسسات متابعة إرشادات وتوصيات المراجع الخارجي وذلك من خلال وضع برامج ملائمة والإشراف على تنفيذها ، للتأكد من أن الإجراءات التصحيحية تتماشى مع هاته التوصيات؛

- نوصي المؤسسات بضرورة إستخدام طرق تقنية حديثة لتدعيم نظام رقابتها الداخلية من بينها متابعة التقارير المالية .

آفاق الدراسة :بعد دراستنا لموضوعنا وكغيره من البحوث العلمية يبقى مفتوح لدراسات اللاحقة ضمن جوانب أخرى منه لذلك نقترح المواضيع التالية :

- تفعيل المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية.
- دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية.
- فاعلية المراجعة الداخلية في تحسن أداء الحوكمة الشركات .

تمهيد :

تتمثل المراجعة بمجموعة المبادئ و المعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة و عن مركزه المالي في نهاية فترة محددة .

ومنه من خلال ما سبق سوف يكون الفصل الأول منقسم من ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول : مدخل حول المراجعة الخارجية؛

المبحث الثاني : معايير و خطوات تنفيذ المراجعة الحسابات؛

المبحث الثالث : الإطار القانوني لمحافظ الحسابات في الجزائر.

المبحث الأول : مدخل حول المراجعة الخارجية

سيتم تطرق خلال هذا المبحث إلى: المفهوم العام للمراجعة وكذلك فروض ومبادئ مراجعة الحسابات وأيضا أهمية وأهداف المراجعة الخارجية وكما سنتطرق إلى أهداف وأنواع المراجعة الحسابات.

المطلب الأول :المفهوم العام للمراجعة وأهميتها

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى عنصرين وهما المفهوم العام للمراجعة وأهميتها.

الفرع الأول المفهوم العام للمراجعة: تعرف المراجعة باعتبارها الأداة الرئيسة المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسة[1]، وأيضا المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة[2].

ومن خلال تعريفين السابقين يتضح أن المراجعة علم له مبادىء ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هده المهنة، حاولت المنظمات المهنية و الجمعيات العلمية للمحاسبين و المراجعين إرساءها خلال حقبة طويلة من الزمن، كما أن للتدقيق طرقه و أساليبه و إجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية و محتويات الدفاتر و السجلات المالية وللتدقيق أهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة، و تشمل عملية المراجعة[3]:

1- **الفحص**: و هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.

2- **التحقيق**: وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة .

3- **التقرير**: وهو بلورة نتائج الفحص والمراجعة وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

الفرع الثاني :أهمية المراجعة الخارجية: ترجع أهمية مهنة المراجعة إلى مستخدمي البيانات المحاسبية أو أشخاص المستفيدين منها، ولذلك كلما كبر حجم المؤسسة جغرافيا (محليا- دوليا- عالميا)، وزاد إعداد مستخدمي البيانات المحاسبية كلما أضحت مهمة مهنة المراجعة أكثر صعوبة نظرا لاستخدام هذه البيانات في إتخاذ القرارات أو القرارات الإقتصادية[4].

---

[1] السيد محمد ، **المراجعة والرقابة المالية المعايير والقواعد** ،دار الكتاب الحديث ، مصر ،2008 ،ص41

[2] سريا محمد ، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** ، مصر ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 2006 ، ص6

[3] Hamini Allel،**le contrôle interné et l'atration du billon comptable**،OPU،Alger،2003،pp40 ،41.

[4] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص36.

ومن هؤلاء أشخاص والمؤسسات التي يهمها عمل المراجع نجد[1]:

1- **مسيرو المؤسسة :**يعتمدون اعتماد شبه كلي على المعلومات المحاسبية لوضع الخطط (الميزانيات التقديرية) ومنه مراقبة الأداء وتقييمه ومنه تحرص على أن تكون تلك البيانات والمعلومات مدققة من طرف هيئة فنية محايدة؛

2- **البنوك :**تعتمد على المعلومات المستقاة من القوائم المالية المدققة من طرف هيئة فنية محايدة لتبني عليها قرارات منح القروض وتسهيلات ائتمانية ؛

3- **الدولة :**فتعتمد على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

التخطيط والرقابة، فرض الضرائب وتحديد الأسعار لبعض المواد المحمية، تقرير الإعانات لبعض الصناعات التي تهتم بترقيتها.

4- **العمال :**حيث تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح المحققة.

5-**المساهمين وملاك المؤسسة :**يهتم المساهمين في نتائج المراجعة وهذا للتأكد من:

- قدرة المسؤولين على التسيير الناجع ؛
- الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة؛
- الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها.

6- **المساهمين المحتملين :**وهم أصحاب المدخرات، حيث تتقدم كضمان أساسي لطلب القروض والتحرك في حالات العسر المالي أو قرار الإفلاس أو في حالة استثمارات جديدة لطلب مساهماتهم؛

7-**الدائنون والموردون :**إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعلومات والتي تتم بين المؤسسة ومتعامليها ودائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة والربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، وبالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية ولتحديد اتجاهها.

[1] فاتح سردوك ،**دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**،رسالة ماجستير،تخصص علوم التجارية ،مسيلة ،2004، ص47.

8-**الهيئات الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة[1] .

المطلب الثاني : فروض ومبادئ مراجعة الحسابات

سيتم تطرق خلال هذا المطلب إلى عنصرين وهما :فروض ومبادئ مراجعة الحسابات.

الفرع الأول: فروض مراجعة الحسابات : يعرف الفرض على أنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك وتنقسم إلى[2]:

1- **فرض عدم التأكد:** يرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية :

- عدم التكامل في استخدام البيانات المحاسبية؛
- عدم القدرة على تقدير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات؛
- غياب نظام جيد للاتصال في الهيكل التنظيمي؛
- يجسد فرض عدم التأكد الحاجة إلى ضرورة وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية من أجل إزالة حالة عدم التأكد؛

2- **فرض استقلال المراجع:** حسب هذا الفرض فإن مراجع الحسابات عبارة عن الحكم الذي يعتمد على رأيه الفني المحايد فيما كلف به من مهام، ويعتمد فرض استقلال مراجع الحسابات على نوعين من المقومات وهما: **المقومات الذاتية :** وهي التي تتعلق بشخصية مراجع الحسابات وتكوينية العلمي والعملي؛

المقومات الموضوعية : وهي عبارة عن مجمل التشريعات التي تصدرها الهيئة المهنية من أحكام وقوانين وضمانات[3].

3- **فرض توفر تأهيل خاص للمراجع :** يفسر هذا الفرض ضرورة توفر قدر علمي لدى مراجع الحسابات لأداء عمله، ذلك لأن المراجع يستخدم حكمه الشخصي عند أدائه لمهامه، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في المراجعة قد يتعرض لعدة مشاكل محاسبية و/أو ضريبية و/أو فنية .

---

1 محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص ص10 ،11.

2 يوسف محمد الجربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، عمان ، الاردن ، مؤسسة الوراق للنشر ، 2000 ص7 .

3 احمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، عمان ، الاردن ، دار صفاء للنشر ، 2000 ص 20.

4- **فرض وجود نظام كاف وسليم للرقابة الداخلية:** ضمانا لحسن سير العمل داخل المؤسسة تم وضع نظام الرقابة الداخلية، وهو نظام يشمل مجموعة من عمليات المراقبة المحاسبية التي تهدف إلى اختيار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها، وعمليات الرقابة الإدارية التي تهدف إلى تحقيق أعلى كفاءة إنتاجية و إدارية ممكنة وضمان سير السياسات الإدارية وفقا للخطط المرسومة، كما يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى حماية أصول المؤسسة من أي اختلاس أو سرقة أو سوء استخدام وهذا عن طريق الضبط الداخلي، ومن وسائله تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات.

5- **فرض المصداقية والعدالة في تقرير المراجع:** حسب هذا الفرض وباعتبار مراجع الحسابات محل الثقة من جميع الأفراد الذين لهم مصلحة في داخل المؤسسة أو خارجها، فإن التقرير الذي يقدمه المراجع يفترض فيه الصدق، ويعتبر الأساس الذي ينطلق منه في توزيع الأرباح و قبول الإقرار الضريبي[1] .

الفرع الثاني : مبادئ المراجعة وتنقسم هذه المبادئ إلى ركنين (الفحص والتقرير)[2]:

1-**المبادئ المرتبطة بركن الفحص**:وتنقسم إلى:

- **مبدأ التكامل** : يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وأثرها الفعلية المحتملة على كيانها؛

- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري**: يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية و كذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير؛

- **مبدأ الموضوعية في الفحص**: نشير إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأى المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا كتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ أكبر من غيرها؛

- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية**:نشير إلى وجود فحص مدى كفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لمالها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2- **المبادئ المرتبطة بركن التقرير**:وتنقسم إلى:

[1] يوسف محمد الجربوع ،مرجع سابق ،ص8.

[2] عبد الفتاح الصحن،**أصول المراجعة**،الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية 2000 ،ص26.

– **مبدأ كفاية الاتصال:** يشير إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير؛

– **مبدأ الإفصاح:** يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها،وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات ؛

– **مبدأ الإنصاف:** يشير إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير لمدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية؛

– **مبدأ السببية:** يشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية[1].

المطلب الثالث : أهداف وأنواع المراجعة الحسابات

سيتم تطرق خلال هذا المطلب إلى عنصرين وهما:أهداف وأنواع المراجعة الحسابات

الفرع الأول :أهداف المراجعة الخارجية انطلاقا من التعاريف المقدمة وأهمية المراجعة يظهر لنا جليا تطور أهداف هذه الأخيرة نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى لذلك سنورد الأهداف من المراجعة في النقاط التالية [2]:

1- **الوجود والتحقق :**يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية الموجودة فعلا، حيث أن المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية تقر مثلا بالنسبة إلى المخزون السلعي مبلغ معين عند تاريخ معين وكمية معينة، فيسعى المراجع إلى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزونات؛

2- **الملكية والمديونية :**تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها، فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا لإطراف أخرى، فالمراجعة بذلك تعمل على تأكيد صدق

[1] عبد الفتاح الصحن ، مرجع سابق ، ص 23

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي ، **دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة** ، (بيروت ،لبنان، الدار الجامعية ، 2001)، ص189

وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها، والتي تقدم إلى أطراف عديدة سواء داخلية أم خارجية ؛

3- **الشمولية أو الاكتمال :** بما أن الشمول من بين أهم العناصر الواجب توافرها في المعلومة بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الأساسية التي تمت بصلة إلى الحدث، وبغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات من جهة، ومن جهة أخرى على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة والذي يعتبر من بين أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية؛

4- **التقييم والتخصيص :**تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق اهتلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ؛

إن الالتزام الصارم بهذا البند من شأنه يضمن ما يلي:

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش؛
- الالتزام بالمبادئ المحاسبية؛
- ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

5- **العرض والإفصاح :**تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والتي أعدت وفقا للمعايير الممارسة المهنية، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية، إن هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة، ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة ؛

6 - **إبداء رأي فني :**يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، ولذلك ينبغي على هذا الأخير وفي إطار ما تمليه المراجعة القيام بفحص والتحقيق من العناصر التالية:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة؛
- مراقبة عناصر الأصول والخصوم؛
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات؛
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة؛
- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء ؛
- تقييم الأهداف والخطط؛
- تقييم الهيكل التنظيمي.

بينما في الوقت الحالي أصبحت تهدف إلى أهداف أرقى حيث أصبحت كمايلي[1]:

- مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات؛
- تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات؛
- تحقيق أقصى كفاية اقتصادية وإنتاجية؛
- اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر والسجلات المحاسبية إن وجدت؛
- المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الإدارة لإعطائها مصداقية أكثر حتى تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: أنواع مراجعة الحسابات :توجد عدة أنواع للمراجعة تختلف باختلاف الغاية والمنظور التي ينظر إليها من خلاله ولكن مستويات الأداء التي تحكمها واحدة ويمكن تصنيفها إلى ما يلي[2]:

- **من زاوية القائم بعملية المراجعة :**هناك مراجعة داخلية ومراجعة خارجية.
- **من زاوية إلزامية التنفيذ :**مراجعة إجبارية إلزامية ومراجعة اختيارية.
- **من زاوية نطاق المراجعة :**هناك مراجعة كاملة ومراجعة جزئية.
- **من زاوية توقيت المراجعة :**هناك مراجعة نهائية ومراجعة مستمرة.

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي ، **مرجع سابق** ، ص188

2 خالد أمين عبد الله ،**علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية** ، الاردن ، دار وائل النشر ،ص27 .

وسوف نتطرق لكل الأنواع بشروحات مختصره ونركز على النوع الأول نظرا لأهميته في دراستنا.

أولا: من حيث القائم بعملية المراجعة:تقسم المراجعة وفقا للقائم بعملية المراجعة إلى نوعين أساسيين هما[1]:

-المراجعة الخارجية -المراجعة الداخلية.

1- المراجعة الخارجية: وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، حيث يكون مستقلاً عن إدارة المؤسسة ويهدف بشكل رئيسي إلى تقديم رأي محايد ومستقل حول القوائم المالية لطرف آخر فيما إذا كانت قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاما .

2- المراجعة الداخلية : لقد كان ظهور المراجعة الداخلية لاحقاً للمراجعة الخارجية، ومن ثم فهي تعتبر حديثة إذا ما قورنت بالمراجعة الخارجية .ولقد نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية .فالمراجعة الداخلية أداة مستقلة، تعمل داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة، عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى.

ثانيا:تصنيف مراجعة الحسابات من حيث درجة الالزام :إن تقسيم مراجعة الحسابات حسب درجة الإلزام على القيام بها يظهر نوعين رئيسيين وهما[2]: -المراجعة الإلزامية -المراجعة الاختيارية.

1- المراجعة الإلزامية :إن المراجعة الإلزامية هي المراجعة التي تلتزم بها المؤسسة وفقا لأحكام القوانين مثل قوانين المؤسسات أو قوانين الضرائب وغيرها. إن المراجعة الإلزامية تتميز بعنصر الإلزام وبالتالي فإنه يترتب على عدم القيام بهذه المراجعة وقوع المخالف تحت طائلة العقاب .

2- المراجعة الاختيارية: إن الأصل في المراجعة هو أن تكون اختيارية، ويرجع قرار القيام بها إلى أصحاب المؤسسة أو أعضاء مجلس الإدارة، وإلى غيرهم من أصحاب المصالح فيها ففي المراجعة الاختيارية لا يوجد إلزام قانوني يحتم القيام بها، وهذه المراجعة تكون كاملة أو جزئية حسب ظروف المؤسسة.

ثالثا:تصنيف مراجعة الحسابات من حيث النطاق يمكن أن تقسم مراجعة الحسابات حسب مجالها أو نطاقها إلى: -مراجعة كاملة -مراجعة جزئية.

---

[1] هيثم السعا فين، **التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتدقيق السلطات الرقابية الحكومية**،(مجلة المدقق، العدد(64 63)، آب 2005)، ص7 .

2 خالد أمين عبد الله، مرجع السابق ، ص ص 30- 29.

1-المراجعة الكاملة : تعرف المراجعة الكاملة بأنها المراجعة التي تخول لمراجع الحسابات إطارا غير محدود للعمل الذي يؤديه، ولا يعني هذا فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة.

إذا اعتمد مراجع الحسابات المراجعة الكاملة فإنه يتعين عليه أن يقدم الرأي الفني المحايد حول مدى صحة وعدالة التقارير المالية ككل.

2-المراجعة الجزئية :يقصد بالمراجعة الجزئية المراجعة التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المعينة، أوهي بمثابة ذلك النوع من المراجعة الذي توضع فيه بعض القيود على نطاق فحص المراجع للعمليات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجهة التي تعين مراجع الحسابات هي التي تحدد العمليات المطلوب مراجعتها وتدقيقها على سبيل الحصر.

رابعا: من زاوية توقيت المراجعة وتنقسم إلى [1]:

1- مراجعة نهائية :ويكلف المراجع القيام بمثل هذا النوع بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب مراجعتها، وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد مراجعتها وتدقيقها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا وهي ميزة لهذا النوع من المراجعة.

2- مراجعة مستمرة :وهنا يقوم المراجع بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات ميدانية متعددة للمؤسسة موضوع المراجعة طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية العام بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية، ومن الواضح أن هذا النوع يصلح في مراجعة المؤسسات ذات الحجم الكبير حيث يصعب تدقيقها عن طريق المراجعة النهائي.

1 عماري سمير وديلمي عمر، **دور المراجعة الخارجية في ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع حول:"تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي20و21 نوفمبر،2013.ص8.

المبحث الثاني : معايير وخطوات تنفيذ المراجعة الخارجية

لكي تحقق مهنة المراجعة الخارجية أهدافها بكفاءة وفاعلية، فإنها تفرض على المراجع الخارجي مجموعة من الخطوات خطوات رئيسية تتابعيه تكمل كل منهما الأخرى وهذا سنتكلم عليه في هذا المبحث ومنه سنتطرق خلال هذا المبحث إلى : أهداف وأنواع المراجعة الخارجية و منهجية تنفيذ المراجعة الخارجية وثم تقارير المراجعة الخارجية.

المطلب الأول: معايير مراجعة الخارجية

وسيتم تطرق خلال هذا المبحث إلى: المعايير الشخصية (العامة)وكذلك معايير العمل الميداني و معايير إعداد التقرير.

الفرع الأول: المعايير الشخصية (العامة) :توصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التقرير، كما أنها توصف بالشخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمراجع الحسابات الخارجي، و تتكون المعايير العامة أو الشخصية من ثلاثة معايير كالآتي[1] :

– **التأهيل العلمي والعملي :** يجب أن يقوم بالمراجعة شخص أو أشخاص حائزون على التدريب التقني الملائم والكفاءة اللازمة في مراجعة الحسابات. فمراجع نظام المعلومات المحاسبية يجب أن ينمي خبراته ومهاراته التقنية بطريقة مستمرة، وتحديثها عن طريق التكوين المهني المستمر والمناسب...

– **الاستقلال :** يقصد بالاستقلال القدرة على العمل بتزاهة وموضوعية، فعلى مراجع الحسابات أن يلتزم دائما باستقلال تفكيره في جميع الأمور المرتبطة بالمهمة المكلف بها وعلى مراجع الحسابات أن يلتزم دائما باستقلال تفكيره في جميع الأمور التي ترتبط بالمهمة المكلف بها .

–**العناية المهنية الملائمة :**يقصد بهذا المعيار بذل العناية المهينة المناسبة والالتزام بقواعد السلوك المهني في أداء المراجع لعملية المراجعة وفي أعداده للتقرير، وهناك من بعض الكتاب والمختصين من يطلق على هذا المعيار بالحذر المهني المعقول، وعلى العموم فمتطلبات هذا المعيار تتمثل فيما يلي[2]:

– يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقل أن يبذل العناية المهنية المطلوبة منه وبطريقة كافية وملائمة، عند قيامه بفحص وانتقاد أنظمة الرقابة الداخلية والدفاتر والسجلات والقوائم المالية المعروضة عليه من إدارة

[1] منصور أحمد البديوي وآخرون :**الإتجاهات الحديثة في المراجعة** ، مصر، الدار الجامعية 2003، ص ص 14 -15.

[2] عمر ديلمي ،اثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، باتنة ،2009،ص33.

المؤسسة أو المؤسسة محل المراجعة، كما يجب عليه أن يتحقق من جميع بنود الميزانية وحسابات النتائج ومختلف القوائم المالية.

– يجب أن يستدل مراجع الحسابات الخارجي في تحديد مستوى العناية المهينة المناسبة بالدراسة والفهم لمسؤولياته القانونية والمهنية.

تعتبر المسؤولية القانونية التي يحددها القانون للمراجع بمثابة الحد الأدنى للعناية المهنية التي يجب توافرها في أعمال المراجعة، وبما أن المسؤولية المهنية تحدد الحد الأدنى للعناية المهنية فان مهمة المراجعة وما تحدده وتفرضه من مسؤولية تحاول رفع العناية المهنية عن ذلك الحد الذي يحتمه القانون.

– تتطلب العناية المهنية من مراجع الحسابات الخارجي وضع خطة وبرنامج ملائمين لتنفيذ عملية المراجعة والإشراف التام على المساعدين، وذلك عن طريق متابعة تقدمهم في أداء المهام المفوضة لهم

الفرع الثاني :معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير

أولا **:معايير العمل الميداني :** يطلق على هذه المعايير بمعايير العمل الميداني نظرا لأنها تمثل معايير تنفيذية ترتبط بالجانب التنفيذي لعملية المراجعة وليس بالجانب التنظيمي، والمرتبط بالمعايير العامة للمراجعة.

تتمثل معايير العمل الميداني في ثلاثة معايير كما يلي [1]:

– **التخطيط والإشراف :**إذا يجب على المراجع وضع مخطط شامل لعملية المراجعة، كما يجب عليه الإشراف بدقة على المساعدين الذين قد يستعين بهم.

– **دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية :**يجب على المراجع القيام بدراسة وتقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية المعتمد ليكون منطلقا وأساسا يعتمد عليه أثناء قيام المراجع بمهمته.

– **أدلة قرائن الإثبات :**يجب التوصل إلى عناصر الإثبات الجديرة بالثقة وذلك بالمعاينة والملاحظة التحري والإثبات، والذي من شانه أن يكون أساسا معقولا ومبررا لإبداء الرأي الفني المحايد والمعلل حول المعلومات المحاسبية، ويمكن تقسيم هذه الأدلة والقرائن بصفة عامة إلى فئتين كمايلي[2]:

– **الأدلة الداخلية :**ومن أمثلة الأدلة الداخلية نجد كل ما هو موجود داخل المؤسسة، مثل دفاتر الحسابات والشيكات ومستندات القيد وأوامر الشحن وطلبات البضائع وبطاقات العمل وقوائم حسابات البنوك والعقود وملفات حفظ الرسائل، ومحاضر جلسات مجلس الإدارة أو الهيئات العمومية للمساهمين ومختلف اللجان.

[1] عمر ديلمي ، مرجع سابق ،ص34 .

[2] يوسف محمد الجربوع، مرجع سابق، ص7

-الأدلة الخارجية :تشمل الأدلة والقرائن الخارجية المصادقات من العملاء والموردين، ونتائج الإطلاع أو الملاحظة والاستفسارات التجارية خارج المشروع تحت المراجعة، إضافة إلى المصادقات الصادرة عن المدينين أو الدائنين ورسائل المحامين وقوائم أسعار البضاعة والسجلات الحكومية، وكذلك الأنظمة التي تخضع لها المؤسسة محل المراجعة.

كما تستخدم هذه الأدلة والقرائن الخارجية في تدعيم وتأييد البيانات الداخلية وتعزيزها.

يجب أن تكون الأدلة والقرائن التي يقوم مراجع الحسابات بجمعها ملائمة بالدرجة الأولى وكافية ثانيا، فالقرائن والأدلة الملائمة هي تلك التي تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع المراجعة وان الوسيلة المستعملة في جمع تلك الأدلة مناسبة كذلك، أما كفاية الأدلة والبيانات فهذا عائد لتقدير المراجع وحكمة الشخصي، إذ يجب على مراجع الحسابات تقييم تلك الأدلة والبيانات بالاعتماد على خبرته وتقديره المهني.

ثانيا :معايير إعداد التقرير :ترتبط هذه المعايير بكيفية إعداد التقرير النهائي لمراجع الحسابات وتشتمل هذه المعايير على أربعة معايير[1]:

- احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها :إذا يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية ة معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاولا عاما.

- إثبات تطبيق المبادئ المحاسبية :يجب أن يوضح التقرير الظروف التي أدت إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة متجانسة وبثبات من سنة الأخرى.

-كفاية المعلومات :يجب أن يبين التقرير الإفصاح الكامل عن الحقائق المالية أو الإشارة إلى غير ذلك.

- إبداء الرأي :يجب أن يبين التقرير رأي المراجع الفني المحايد والمعلل حول القوائم المالية، وفي حالة تعذر على المراجع ابداء رأيه يتوجب عليه ذكر الأسباب في التقرير.

وتنحصر حالات لإبداء الرأي من طرف مراجع الحسابات فيما يلي [2]:

1-إبداء رأي دون تحفظات(رأي نظيف)؛

2-إبداء رأي مع التحفظات(رأي مقيد)؛

3-إبداء رأي مخالف أو رأي عكسي(رأي معارض)؛

4-الامتناع عن إبداء الرأي(رأي سلبي)؛

[1] محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**،،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ،ص 34 .

[2] هادي التميمي ، **مدخل إلى التدقيق** ،عمان ، الأردن ،دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2004.ص39.

المطلب الثاني : كيفية تنفيذ المراجعة الخارجية وأوراق العمل

يتمثل الهدف الأساسي لمهمة المراجع الخارجي هو إعطاء رأي فني محايد مدعم بالأدلة والبراهين حول شرعية وصدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة .وحتى يستطيع المراجع الخارجي الوصول إلى ذلك الرأي، فإنه يجب عليه أن يسير وفق منهجية علمية منظمة،هذه المنهجية تمثلها مجموعة من الخطوات التنفيذية ومجموعة من الوسائل وهما ما سوف نقوم بتناولهما من خلال هذا المطلب.

خطوات تنفيذ المراجعة الخارجية: لكي تحقق مهنة المراجعة الخارجية أهدافها بكفاءة وفاعلية، فإها تفرض على المراجع الخارجي ثلاث خطوات رئيسية تتابعيه تكمل كل منهما الأخرى، وكل خطوة رئيسية تتضمن مجموعة من الخطوات الفرعية، يجب عليه إتباعها أثناء قيامه بتنفيذ المهمة، وهو ما أكدته معايير المراجعة العامة، هذه الخطوات الرئيسية الثلاث تتمثل في العناصر التالية[1] :

حيث الخطوة الأولى تتمثل في الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة و الخطوة الثانية في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية و الخطوة الثالثة : فحص الحسابات والقوائم المالية.

1- الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة: إن هذه الخطوة تعتبر من أهم الخطوات التنفيذية لأعمال المراجعة الخارجية، إذ أنه ليس من الممكن تصور مهمة مراجعة في المؤسسة دون تخصيص وقت لجمع معلومات ومعطيات عامة حول هذه المؤسسة.

لذلك فإن المراجع الخارجي يبدأ انطلاقته في تنفيذه لمهمته بالحصول على معرفة عامة حول المؤسسة محل المراجعة، وذلك من خلال قيامه بجمع المعلومات والمعطيات العامة حولها، لأن على ضوء نتائج هذه الخطوة يحدد المراجع الخارجي تفاصيل الخطوات اللاحقة لإنجاز مهمته .أما نوعية ومقدار هذه المعلومات العامة التي عليه القيام بجمعها، فيتحددان حسب أهداف ومسئوليات المراجع .

2- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية: قبل أن نخوض في إجراءات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية حري بنا أن نوضح بصورة مختصرة مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومقوماته وكما يلي:

- نظام الرقابة الداخلية: يتكون هذا النظام من بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة، ويتضمن كل السياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة، للمساعدة في تحقيق هدفهم في التحقق بقدر المستطاع، من النظام وكفاءة إنجاز الأعمال، متضمناً الالتزام باللوائح في التحقق من حماية الأصول، منع واكتشاف التلاعبات المالية والأخطاء، دقة واكتمال السجلات المحاسبية، وإعداد قوائم مالية ذات ثقة بصـــــورة وقتية[2].

[1] محمد بوتين، مرجع سابق، ص67

[2] الأخضر عياشي ،دور المراجعة الخارجية في تحقيق جودة القوائم المالية ،مذكرة متطلبات لنيل شهادة ماستر ل م د،علوم التسيير،المركز الجامعي بالوادي ،2012،ص19.

– مقومات نظام الرقابة الداخلية :تتمثل في الآتي[1]:

أ–البناء التنظيمي للمؤسسة ويتمثل في(الهيكل التنظيمي، اللوائح التنظيمية، وجود لجنة للمراجعة،التكاليف المعيارية، الموازنات التخطيطية، التقارير ودراسة الحركة والوقت) ؛

ب–النظام المحاسبي ويتمثل في (مجموعة دفترية كاملة ومستندات داخلية كافية، نماذج ومستندات مصممة بصورة جيدة، دليل حسابات مبوب ومفصل لكل حساب، دليل للسياسات والإجراءات المحاسبية، نظام لمحاسبة التكاليف في المؤسسات الصناعية ونظام ضبط داخلي كفء) ؛

ج–وجود مراجعة داخلية ؛

د–التدريب وسياسة التوظيف ؛

ه–معايير ومستويات الأداء ؛

و_ الإجراءات الوقائية ومنها التأمين على أصول المؤسسة ضد المخاطر المختلفة، الجرد المفاجئ والمستمر.

فحص الحسابات والقوائم المالية: بعد أن ينتهي المراجع من الدراسة والتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية، يبدأ في القيام بإجراءات هذه الخطوة المتعلقة بفحص الحسابات والقوائم المالية .والموضحة بالشكل التالي:

الشكل رقم 1 يوضح إجراءات فحص الحسابات والقوائم المالية :

تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية	إعادة النظر في برنامج المراجعة . تخفيف البرنامج. تدعيم البرنامج بإجراءات إضافية.
اختبارات السريانية والتطابق	اختبارات التطابق إعادة النظر في المعلومة، مقارنة عن طريق العمليات الحسابية. اختبارات التطابق بواسطة الوثائق الداخلية. اختبارات التطابق بواسطة المصادقات الخارجية. اختبارات التطابق بواسطة المشاهدة المادية.
إنهاء عملية المراجعة	فحص الأحداث ما بعد الميزانية. فحص تقديم القوائم المالية والمعلومات الإضافية.

[1] محمد السيد سرايا، **اصول وقواعد المراجعة والتدقيق** ،الاسكندرية ،مصر ،دار المعرفة ،2002 ، ص 106.

	إعادة النظر في أوراق العمل. إصدار الرأي. التأكد من مدى توفر مبادئ المحاسبة.

المصدر :محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ، ص83

وفيما يلي توضيح للإجراءات التي تضمنها الشكل السابق[1]:

– **تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية** : كما سبق القول فإن نتائج التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الذي قام به المراجع، يكون لها تأثير كبير على إجراءات المراجعة وخاصة إجراءات فحص الحسابات .فعلى ضوء تلك النتائج يقوم المراجع بإعادة النظر في برنامج مراجعته وتحديده لنطاق وطبيعة وتوقيت وحجم إجراءات الفحص التي ينبغي عليه أن يقوم بها، ففي حالة قوة النظام يقوم المراجع بتخفيض إجراءات فحصه، إلا أنه لا يمكنه الاستغناء عن إجراءات فحص الحسابات أو استبعادها نهائياً حتى وإن كانت المؤسسة تتمتع بنظام رقابة داخلية ممتاز، أما في حالة ضعف النظام فيقوم بتدعيم برنامج مراجعته بإجراءات مراجعة إضافية أهمها إجراءات فحص الحسابات ؛

– **اختبارات السريانية والتطابق:**هي اختبارات يتم تصميمها لاختبار الأخطاء أو المخالفات النقدية التي تؤثر بشكل مباشر على أرصدة القوائم المالية، فهي تمثل تحديداً واضحاً للتحريف في الحسابات ؛

– **انهاء عملية المراجعة:**كما نعلم أن نهاية عملية المراجعة هي قيام المراجع بإصدار رأيه الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة .فبعد أن يقوم المراجع بتنفيذ خطوات وإجراءات المراجعة السابق ذكرها وقبل إدلائه بهذا الرأي النهائي فإن عليه أن يقوم بالإجراءات التالية استكمالاً لعملية المراجعة:

- التأكد من مدى توفر مبادئ وقواعد المحاسبة؛
- فحص الأحداث ما بعد الميزانية؛
- فحص تقديم القوائم المالية والمعلومات الإضافية؛
- إعادة النظر في أوراق العمل.

[1] محمد بوتين،مرجع السابق ،ص83

المطلب الثالث : : تقارير المراجعة الخارجية

تستهدف عملية المراجعة إعداد تقرير مهني محايد عن القوائم المالية بناءا على ما يقوم به مراجع الحسابات من فحوص وإختبارات ويقوم مراجع الحسابات بتخطيط أعمال المراجعة للوصول إلى هذا التقرير في نهاية عملية المراجعة فسوف نتطرق خلال هذا المطلب الى مفهوم العام حول تقرير المرجعة الخارجية وكذلك أنواعها.

الفرع الأول: مفهوم العام حول تقرير المراجعة الخارجية

1-مفهوم تقرير المراجعة الخارجية: التقرير هو ختام عملية المراجعة والذي يقصد به بلورة لرأي مراجع الحسابات في شكل تقرير مكتوب للجهات المعنية، فالتقرير الذي يعده المراجع يعد بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة الذي تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل المراجعة،لابد من أن نفرق بين ثلاث مصطلحات أساسية وهي :الشهادة، التقرير والرأي[1].

حيث أن التقرير أو الشهادة يحتوي بنودا أخرى علاوة على رأي المراجع حول البيانات وعدالة تصوير القوائم المالية لنتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي.

سنقوم بعرض جملة من التعاريف المقدمة لتقارير المراجعة الخارجية وذلك على النحو الآتي:

التعريف الأول :تقرير المراجع الخارجي هو(المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة وهو وسيلة أو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد لمراجع الحسابات على القوائم المالية مجال المراجعة الخارجية وبهذا المعنى يعمل التقرير كوسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة أرسلها مراجع الحسابات لأصحاب المصلحة في المؤسسة، باعتبارهم مستقبل هذه الرسالة)[2].

التعريف الثاني: (التقرير هو الوسيلة التي يعبر بها المراجع عن رأيه في القوائم المالية أو عند اللزوم يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية)[3] .

انطلاقا مما سبق، يمكن إدراج التعريف التالي لتقرير المراجعة الخارجية(**التقرير هو بمثابة مخرجات لعملية المراجعة لو افترضنا أنها نظام معلومات له مدخلات ومخرجات يكون في شكل وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص مؤهل علميا وعمليا، يبدي فيه رأيه الفني المحايد حول مدى دلالة القوائم المالية**

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، (الإسكندرية ، مصر ، الدار الجامعية ، 2002)، ص82.

[2] محمد سمير الصبان، المرجع السابق ص82.

[3] مصطفى حسنين خضير، **المراجعة :المفاهيم والمعايير والإجراءات**، المملكة العربية السعودية ، طابع جامعة الملك سعود ، 2002 ص122 .

الختامية للمؤسسة لوضعيتها المالية الحقيقية، لغرض استخدامه من طرف جهات خارجة عن المؤسسة لاتخاذ على ضوئه قرارات تؤثر على وضعيتهم المالية.)

الفرع الثاني :أنواع التقارير :هناك عدة أنواع وتقسيمات للتقارير فنجد[1]:

– من حيث درجة الإلتزام في إعدادها تنقسم إلى : تقارير عامة، تقارير خاصة.

– من حيث ما تحتويه من معلومات تنقسم إلى : تقارير مختصرة، تقارير قصيرة وتقارير طويلة.

– من حيث أنواع الرأي ينقسم إلى : التقرير النظيف، التقرير المتحفظ، التقرير السالب وتقرير عدم إبداء الرأي.

– حسب ناحية التوجيه تنقسم إلى : تقارير موجهة إلى أصحاب المؤسسة، تقارير موجهة إلى الجمعية العامة للمساهمين وتقارير موجهة للإدارة تكون مطولة ومكملة للتقرير القصير.

وعموما سنركز في هذه الدراسة على أربع أنواع من التقارير المتمثلة فيما يلي :

1– التقرير النظيف :يصدر المراجع رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بمراجعتها إذا توفرت لديه أربعـــة شروط هي[2]:

– أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما؛

– عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي؛

– صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي؛

– حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية.

2– **التقرير التحفظي** : يقوم مراجع الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ ، إذا صادف خلال عملية المراجعة أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه ، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل إعتراضاته أو إنتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها ، مثل وجود قيود على نطاق عملية المراجعة أو تعديل تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية

[1] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، باتنة، الجزائر،2009/2008 ص77

[2] فاتح سردوك، المرجع السابق ، ص28

للتحفظ الوارد في تقرير المراجع، أي أن تكون التحفظات هامة وبدرجة كافية تبرر ذكرها في التقرير، كما يجب أن يشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظ فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ .

3- التقرير السالب : يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المراجع من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أونتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وتقع على المراجع مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها. ويعتبر الرأي السلبي أمرا نادر الحدوث لأن المراجع يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي وغالبا ما تلتزم المؤسسات بتنفيذ هذه التوصيات.

4- **تقرير الإمتناع عن إبداء الرأي** :يعني الإمتناع عن إبداء الرأي أن مراجع الحسابات لا يستطيع إعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع المراجعة، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي[1]:

- وجود قيود مفروضة على عمل المراجع تفرض عليه من إدارة المؤسسة ، وذلك بعدم تمكينه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكينه من الإتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصحة أرصدة .

- وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية، مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد المؤسسة كتعديها على حقوق الإختراع لشركة أخرى، أو قضية من عمال المؤسسة يطالبون بدفع تعويضا.

- في حالة قيام زميل آخر للمراجع الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية .في هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها .

- عندما يتعذر على المراجع الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة والتي تسمح بإبداء رأيه، فإنه يمتنع عن ذلك غالبا ما ترجع أسباب الإمتناع عن إبداء الرأي إلى تضييق نطاق الفحص الذي يجريه المراجع، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبدي المراجع رأيه فيها.

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية ، مدخل نظري وتطبيقي** ، الأردن ، دار المسيرة للنشر ، الطبعة الأولى 2006 ، الطبعة الثالثة2011 ،ص 51

المبحث الثالث :الإطار القانوني لمحافظ الحسابات في الجزائر

سنتطرق خلال هذا المبحث إلى: تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر و مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات و حقوق وواجبات محافظ الحسابات.

المطلب الأول : تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر.

سنتطرق حول تعريف وخصائص المهنية لمحافظ الحسابات وكذلك شروط التحاق بمهنة.

الفرع الأول: تعريف وخصائص المهنية لمحافظ الحسابات

أولا–تعريف محافظ الحسابات :يعرف حسب المادة 22 من القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كمايلي: "يعد محافظ الحسابات، في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وإنتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به."[1]

ويعرف حسب المادة 715 مكرر04 من القانون التجاري الجزائري على أنه: "الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة إنتظام حسابات المؤسسة وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، ويصادق على إنتظام الجرد والموازنة وصحتها."

إن التعاريف السابقة أعطتنا صورة واضحة عن محافظ الحسابات ويمكن إستخلاص أن محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس مهنة المراجعة بصفة مستقلة وتحت مسؤوليته، وذلك عن طريق فحص ومراقبة حسابات المؤسسات ومختلف القوائم المالية السنوية ويصادق على صدق وشرعية هذه الحسابات من ثم إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقارير.[2]

ثانيا–الخصائص المهنية والمعنوية لمحافظ الحسابات :

1–**الكفاءة المهنية** : لكي يزاول محافظ الحسابات نشاطه على أكمل وجه أن يتمتع بالتأهيل العلمي والعملي وإكتساب معارف مختلفة منها :

– معرفة معمقة في المحاسبة والتمكن الكبير بالتنظيم المحاسبي وتقنيات المراجعة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 42 المؤرخة في 11 يوليو سنة 2010، ص7.

[2] عبد العالي محمدي، دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول"حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة الجزائر، يومي06 و07 ماي، 2012، ص4.

– معارف في الإقتصاد العام والمؤسسات التي تساعده على فهم المؤسسة فهما جيدا ليس فقط من الناحية المحاسبية ولكن على مستوى أنظمتها والتنظيم العام ومحيطها؛

– معارف كافية في قانون الأعمال حتى يعرف حدود مهنته ومسؤولياته من جهة المراجعة المعمق في الجانب القانوني والتشريعي للمؤسسة ومدى تأثيره على صحة وانتظامية القوائم المالية.

2–**الإستقلالية (التنافي)** : نظر المشرع الجزائري إلى إستقلالية المدقق من الزوايا التالية :

– الزاوية الأخلاقية : تشمل على ضرورة تحلي المدقق بمبدأ الحياد، مبدأ الإخلاص، مبدأ الشرعية المطلوبة.

– الزاوية المادية : إبرز فيها المشرع حالات التنافي لمزاولة المراجعة في المؤسسة [1]:

- ✓ الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة، بما في ذلك القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة المؤسسة؛
- ✓ القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة أو أزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس مراقبة المؤسسات؛
- ✓ أزواج الأشخاص الذين يتقاضون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات أجرة أو مرتبا، إما من القائمين بالإدارة أو من أعضاء مجلس المديرين أو من مجلس المراقبة؛
- ✓ الأشخاص الذين منحتهم المؤسسة أجرة بحكم وظائف غير وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات إبتداءا من تاريخ إنهاء وظائفهم؛
- ✓ الأشخاص الذين كانوا دائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين في أجل خمس سنوات إبتداءا من تاريخ إنهاء وظائفهم.

– الزاوية المهنية : أشارت المادتين (30) و (31) من قانون 08/91 ، إلى الجهاز المؤهل بتعيين محافظ الحسابات وضمنته في الجمعية العامة، كما أرفق هذا التعيين بمدته القصوى، إذ تدوم وكالة محافظ الحسابات 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

كما تناول القرار المؤرخ في 07 نوفمبر 1997 أتعاب محافظ الحسابات، بتحديد سقوف الأتعاب والحدود الدنيا، بمرجعية عدد الساعات العمل المبذولة في المهمة التي توكل لمحافظ الحسابات.

[1] عبد العالي محمدي، مرجع سابق، ص5.

الفرع الثاني :شروط الإلتحاق بالمهنة :حسب المادة 08 من قانون 01/10، لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد، يجب أن تتوفر الشروط الآتية :[1]

1- أن يكون جزائري الجنسية؛

2- أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو الآتي:

أ. بالنسبة لمهنة الخبير المحاسب، أن يكون حائزا شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها.

ب. بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات، أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.

ج. بالنسبة لمهنة المحاسب المعتمد.

- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛

- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛

- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛

- أن يؤدي اليمين: " أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد".

المطلب الثاني : مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات:

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى مهام ومسؤوليات محافظ حسابات في الجزائر

الفرع الأول : مهام محافظ الحسابات: تحددت مهام محافظ الحسابات في المواد 23 ،24 ،25 من القانون 10-01 على النحو التالي :[2]

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات؛

- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد42، ص5.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد42، ص7.

– يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛

– يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين؛

– للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

– يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل إستمرار إستغلال المؤسسة أو الهيئة؛

– هذه المهام فحص قيم ووثائق المؤسسة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير؛

عندما تعد المؤسسة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وإنتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

– يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد[1]:

1–تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على إنتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الإقتضاء، رفض المصادقة المبرر؛

2–تقرير خاص حول الإتفاقيات المنظمة،

3–تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛

4–تقرير خاص حول الإمتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛

5–تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الإجتماعية؛

6–تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛

7–تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على إستمرار الإستغلال.

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد42، ص7

– صلاحيات الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات :

يكلف المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بمايلي :

-إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها؛

-إقفال الحسابات السنوية عند نهايتها كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية ميزانية السنة الموالية؛

-تحصيل الإشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛

-ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛

-تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بصالح المهنة؛

-الإنخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛

-تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى المنظمات الدولية المماثلة؛

- إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات[1].

الفرع الثاني :مسؤوليات محافظ الحسابات :لمحافظ الحسابات ثلاث أنواع من المسؤوليات وهي:[2]

أولا: المسؤولية المدنية :

تعرف المسؤولية بأنها الإلتزام بتعويض الضرر، وهي نوعان: مسؤولية عقدية تقوم على الإخلال بإلتزام عقدي ومسؤولية تقصيرية تقوم على الإخلال بالتزام قانوني واحد لا يتغير هو الإلتزام بعدم الإضرار بالغير.

ثانيا :المسؤولية الجنائية : قد يجد محافظ الحسابات نفسه مسؤولا جنائيا عند مخالفته بعض نصوص قانون العقوبات، في الحالات التالية وهذا إذا إستثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية:

-تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة؛

-عدم إحترام سر المهنة.

ثالثا:المسؤولية التأديبية :إذا أخل محافظ الحسابات، بإعتباره كعضو،بواجباته حسب ما تتضمن عليه قواعد الجمعيات والنقابات المهنية التي ينسب إليها. فإنها تقوم بتوقيع عقوبات تأديبية.

فقد نص القانون الجزائري بأن محافظ الحسابات يتحمل العقوبات التأديبية التالية عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي عند ممارسة وظيفته :

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد42، ص7

[2] محمد بوتين، مرجع سابق، ص ص57 ،58.

-الإنذار؛

-التوبيخ؛

-التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (6) أشهر؛

-الشطب من الجدول.

المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات.

سنتطرق خلال هذا المبحث إلى حقوق وواجبات محافظ الحسابات.

الفرع الأول :حقوق محافظ الحسابات لمحافظ الحسابات حقوق في الأتي:[1]

1- حق الاطلاع : يحق لمحافظ الحسابات الإطلاع على دفاتر المؤسسة وسجلاتها ومستنداتها في أي وقت.

2- حق طلب البيانات والإيضاحات : يحق لمحافظ الحسابات طلب البيانات والإيضاحات من إدارة المؤسسة التي يقوم بفحص حساباتها، للقيام بمهمته بالشكل المناسب.

3-حق الحصول على صورة الإخطارات المرسلة للمساهمين : من حق محافظ الحسابات الحصول على صورة من الإخطارات والبيانات المرسلة للمساهمين التي يرسلها مجلس الإدارة إلى المساهمين لدعوتهم لحضور إجتماع الهيئة العامة للمساهمين.

4-حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين : يحق لمحافظ الحسابات دعوة الجمعية العامة للمساهمين للإجتماع في حالة حدوث حالة طارئة بالمؤسسة تهدد مركزها المالي وإستقرارها.

5-حق مناقشة إقتراح عزله : يحق لمحافظ الحسابات مناقشة إقتراح عزله عن طريق مذكرة خطية ترسل إلى المؤسسة، كذلك يحق له مناقشة إقتراح عزله والرد والدفاع عن موقفه أمام الجمعية العمومية للمساهمين.

6-حق إحتجازه للأوراق والمستندات حتى يحصل على أتعابه : يحق لمحافظ الحسابات قانونا أن يدقق الأوراق والمستندات للمطالبة بأتعابه والحصول عليها كاملة ولا يقوم بردها إلى المؤسسة حتى يحصل على أتعابه وتكاليف إستخراج تلك المستندات.

7- تحيد وقت الجرد : يحق لمحافظ الحسابات تحديد وقت الجرد لممتلكات المؤسسة وإلتزاماتها حتى يتحقق من عدالة تصوير القوائم المالية لواقع المؤسسة.

[1] غسان فلاح مطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر(الناحية النظرية)**، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006، ص20 ، ص ص90 ،91.

الفرع الثاني: واجبات محافظ الحسابات : لمحافظ الحسابات وتتمثل فيمايلي:[1]

- ❖ الفحص والمراجعة الفعلي لحسابات المؤسسة ودفاترها بغرض التحقق من صحتها وسلامتها والكشف عن أي أخطاء؛
- ❖ التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والإلتزامات المختلفة؛
- ❖ التأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية؛
- ❖ تقديم التوصيات والإقتراحات الملائمة لحسن سير عمل المؤسسة؛
- ❖ التأكد من قيام المؤسسة بتطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المختلفة والالتزام بها بطريقة سليمة؛
- ❖ التحقق من إلتزام المؤسسة بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها؛
- ❖ يجب على محافظ الحسابات القيام بفحص عناصر قائمة الدخل وفحص عناصر قائمة المركز المالي؛
- ❖ يجب على محافظ الحسابات حضور إجتماع الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة لمناقشة تقريره؛
- ❖ أن يقدم تقريره ويتلوه على الجمعية العامة للمساهمين.

[1] محمد السيد سرايا، المرجع سابق ، ص ص69 ،70.

خلاصة الفصل :

إن المتغيرات الجديدة في الاقتصاد الوطني والتي تشهد المنافسة الحرة وتقر آليات السوق، أصبح من الضروري اعتماد مراجعة الحسابات كمهنة ضرورية لمتطلبات المرحلة، والوقوف على أهم معالم أساسها النظري، حيث تم من خلال هذه الدراسة محاولة التعرف بصورة مفصلة على الإطار النظري لمراجعة الخارجية وكذلك تتبع الممارسة المهنية وفق المقاييس المتعارف عليها والتي تلقى قبولا عاما لدى الهيآت المهنية، وهذا من أجل إظهار فاعلية مراجعة الحسابات في النهوض بمصداقية القوائم المالية و التقارير المالية المعتمدة في تقويم النظام المولد لها، من أجل تلبية جميع الأهداف المرجوة من المراجعة بالنسبة لكل الأطراف المستفيدين من خدماتها.

تمهيـــد:

بعد استيفائنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تطرقنا فيه إلى الخلفية النظرية للدراسة ،وسنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من فئة المراجعين الخارجين ، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول مدى مسؤولية المراجع في اكتشاف الممارسات والتصرفات الغش قانونية في التقارير المالية.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محاورها على فاعلية المراجعة الخارجية في تحسين جودة التقارير المالية،و يمكن أن يتحقق هذه الفاعلية من خلال حرص مراجع الحسابات على الارتقاء بجودة المراجعة و تفعيل المساءلة المهنية لمراجع الحسابات، كان لابد من ربط الجانب النظري بجانب ميداني حيث نتناول فيه وصفا لمنهج الدراسة، و كتدعيم للعمل الميداني ، وبعد جمع المعلومات المطلوبة أجرينا تحليل لنتائج الإستبيان و التعليق عليها و التأكد من صدق الإستبيان و إختبار الفرضيات، وذلك بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS و برنامج Excel .

وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: إجراءات الدراسة و الوسائل المستخدمة؛

المبحث الثاني: إجراءات و معالجة الاستبيان.

المبحث الأول : إجراءات الدراسة و الوسائل المستخدمة

سيتم تطرق خلال هذا المبحث إلى: عرض الإستبيان وكذلك التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة .

المطلب الأول :عرض الإستبيان

حيث يتم التطرق إلى مختلف مراحل إعداد الإستبيان و الظروف التي تم فيها صياغته، بدءا من مرحلة إعداد الاستمارة و كيفية تصميم قائمة الأسئلة، مرورا بكيفية نشر و توزيع الاستمارات، ثم التطرق إلى هيكل الاستبيان و كذا مجتمع و عينة الدراسة.

الفرع الأول: منهج البحث

لهذه الدراسة بعد ميداني تطبيقي كونها تتعلق بالعوامل التي تؤثر على التقارير المالية، ومدى مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز الثقة بها، لذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل البيانات، و المعلومات المحصل عليها من خلال استبان ثم إعدادها لهذا الغرض و تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماع SPSS.

الفرع الثاني: استبانة الدراسة

تمثل استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات و المعلومات من الواقع، و المتمثلة في أراء و جهات نظر محافظي الحسابات و المحاسبين ومستخدمي البيانات المالية حول مشكلة الدراسة.

ولكي تكون الاستمارة دقيقة و منظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة و الوضوح و المضمون، فقد تم تصميمها على ثلاثة مراحل:

1- مرحلة التصميم الأولي.

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في إعداد الاستمارة، و انطلاقا من الجانب النظري و الدراسات السابقة تم صياغة مجموعة من الأسئلة مراعين في ذلك إشكالية البحث و الفرضيات الموضوعة، و لقد راعينا في إعداد الأسئلة ما يلي:

- استعمال لغة سليمة؛
- صياغة أسئلة بسيطة و غير قابلة للتأويل؛
- ترتيب الأسئلة و تسلسلها و ربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية.

– بعد الانتهاء من إعداد الأسئلة تم عرضها على بعض الأساتذة المختصين في المحاسبة و المراجعة ، وذلك بغية التحكيم و التأكد من سلامة بناء الاستمارة و صياغة الأسئلة، و تفادي الأخطاء التقنية و المنهجية التي قد تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة.

2- مرحلة إعادة التصميم

بعد المراجعة و الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة من قبل الأساتذة المختصين، تم عرض الاستبيان على مجموعة من محافظي الحسابات للتأكد من وضوح و استعاب الأسئلة من قبلهم، حيث تمكننا هذه المرحلة الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات و اتخاذ بعض التعديلات و التصميمات فيما يخص الأسئلة و صياغتها بطريقة مناسبة و واضحة.

3- مرحلة التصميم النهائي

وهي المرحلة النهائية المتعلقة بالاستمارة، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار التعديلات و الملاحظات في ا لمرحلة السابقة و من ثم التصميم النهائي للاستمارة و توزيعه مستعينين في ذلك على:

– التسليم المباشر لأفراد العينة؛

– الاستعانة ببعض الزملاء الأكاديميين و أصحاب المهنة.

أما عن طريق استرجاع الاستمارات فقد اختلفت تبعا لاختلاف طرق توزيعها حيث تم الحصول على الإجابة من خلال مايلي:

– الحصول على الإجابة بشكل مباشر من المستجوبين؛

– استلام الاستمارات من قبل الزملاء الذين تم الاستعانة بهم.

الفرع الثالث: هيكل الاستبيان ومجتمع الدراسة

1) هيكل الاستبيان: (أنظر الملحق01).

تتضمن استمارة الاستبيان 23 سؤالا موزعة أربعة محاور كمايلي:

المحور الأول: يوضح البيانات الشخصية عن أفراد المجتمع، و احتوت على خمس فقرات، (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية)، و التي يتوقع أن تساعد الباحث على تفسير النتائج.

المحور الثاني: و الذي يحتوي على عشرة أسئلة، يقوم بمعالجة الفرضية الأولى والثانية.

و الذي يحتوي على خمسة أسئلة الأولى من عشرة أسئلة، يقوم بمعالجة الفرضية الأولى (التقارير المالية تنتج من خلال نظام المعلومات المحاسبي وكافة المعلومات المالية الأخرى).

و الذي يحتوي على خمسة أسئلة التالية من عشرة أسئلة ، يقوم بمعالجة الفرضية الثانية (تتحقق جودة التقارير المالية إلا من خلال مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية).

المحور الثالث: يحتوي على 13 سؤالا، يقوم بمعالجة الفرضية الثالثة والرابعة .

و الذي يحتوي على سبعة أسئلة من السؤال 11 إلى السؤال 17 ، يقوم بمعالجة الفرضية الثالثة (تعتبر المراجعة الخارجية بجميع مقوماتها بالنسبة للمؤسسات هي أحد الركائز الرئيسية التي تأثر بدرجة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية).

و الذي يحتوي على ستة أسئلة من السؤال 18 إلى السؤال 23 ، يقوم بمعالجة الفرضية الرابعة(يترتب عند رفع مستوى كفاءة والفاعلية التقارير المالية بمجموعة من الإرشادات و الافصاحات والتوجيهات التي يقدمها المراجع الخارجي في مساهمته من تعزيز مصداقية و موثوقية جودة التقارير المالية).

2) مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الأطراف الآتية:

أ/ محافظ الحسابات: وقد سبق تعريفه و ذلك حسب المادة 22 من قانون 10-01.

يعد محافظ حسابات أحد الأطراف الأساسية المهتمة بعملية المراجعة، وذلك باعتباره الطرف المسئول عن أداء خدمة المراجعة بجودة عالية بهدف إضفاء الثقة على التقارير الصادرة منه.

ب/ المحاسب: يعتبر المحاسب أحد الأطراف الأساسية المهتمة بعملية المراجعة، وذلك باعتبار الطرف المعد للقوائم المالية التي يتم مراجعتها و أحد الأطراف المهتمة بالتقرير المالي.

3) عينة الدراسة:

استهدف الاستبيان فئة محافظي الحسابات و المحاسبين ومن أصحاب مهنة من خلال توزيع 20 استبيان تم الحصول على 16 منها صالحة للدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم01: الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيـــــــــان	التكرارات	النسبة المئوية %
الاستمارات الموزعة	20	% 100
الاستمارات المفقودة	04	%20
الاستمارات الصالحة لتحليل	16	%80

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإستبيان

الجدول رقم03 يبين العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة، و البالغ عددها 20 استمارة، منها فقد أربعة استمارات و 16 استمارة تم استرجاعها صالحة للدراسة و التحليل أي ما يعادل 80%.

المطلب الثاني :التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

الفرع الأول: توزيع أفراد العينة حسب الجنس و العمر

أ/ حسب الجنس: نبين هذا العنصر طبيعة المشاركة في الاستبيان وفق الجدول التالي:

جدول رقم02: توزيع العينة حسب الجنس

البيـــــــــان	التكرار	النسبة %
الذكور	12	%75
الإناث	04	%25
المجموع	16	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإستبيان

من خلال الجدول السابق، يتضح أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان أكبر بكثير من نسبة مشاركة الإناث كونهم يمثلون 75% أي 12 ذكرا، بينما يمثلن الإناث 25% أي بـــ 04إناث، و هذا يدل على هيمنة عنصر الذكور على المهنة المحاسبية مقابل عزوف الإناث عن الاهتمام بامتهان المحاسبة أو خوض مجال البحث فيها.

ب/ حسب العمر: يبين الجدول التالي، توزيع العينة حسب الفئات العمرية:

جدول رقم03: توزيع العينة حسب العمر

البيـــــــــــان	التكرار	النسبة %
أقل من 32 سنة	04	%25
من 33 سنة إلى 43 سنة	07	%43.75
أكثر من 40 سنة	05	%31.25
المجموع	16	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإستبيان

انطلاقا من الجدول، يمكن أن نلاحظ مايلي:

- نسبة المشاركة من فئة (أقل من 32 سنة) هي 25%، و هو ما يعادل 04 أفراد من إجمالي العينة المدروسة. و تمثل هذه الفئة أقل نسبة للمشاركة، و تفسير ذلك، هو تفضيلنا و رغبتنا الشخصية في التعامل مع الجدد في الميدان المحاسبي ، مع صدور النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر و صدور قانون 10-01؛
- نسبة المشاركة من فئة (من 33 سنة إلى 43 سنة) هي 43.75%، أي ما يعادل 07 أفراد من أجمالي العينة؛ تمثل هذه الفئة اكبر نسبة للمشاركة.
- نسبة المشاركة من فئة (أكثر من 43 سنة) هي 31.25%، أي ما يعادل 05 أفراد من إجمالي العينة.

الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

قصد معرفة المستوى التعليمي لأفراد العينة، قمنا بتصنيفهم حسب المؤهل العلمي المتحصل عليه، وذلك حسب ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم04: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

البيـــــــان	التكرار	النسبة%
ليسانس	07	%43.75
ماجستير	03	%18.75
دكتوراه	04	%25
أخرى	02	%12.5
المجموع	16	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن اكبر نسبة بلغت 43.75% أي ما يعدل 07 أفراد من مجموعة العينة، و قد تمركزت هذه النسبة عند حاملي شهادة الليسانس باعتبارها المؤهل المطلوب لامتهان مهنة المحاسبة، تليها الفئة الثانية من حاملي شهادة الدكتورة بنسبة 25% و هو ما يعادل 04 أفراد، ثم تليها الفئة ما قبل الأخيرة من حاملي شهادة الماجستير بنسبة 18.75% بمقدار 03 أفراد، أما النسبة الأخيرة تعود للأصحاب الفئة الأخرى هي 12.5% بمقدار 02 أفراد مثل أصحاب شهادة الماستر.....الخ

الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة و الخبرة المهنية

أ/ حسب الوظيفة:

جدول رقم05: توزيع العينة حسب الوظيفة

البيـــــــان	التكرار	النسبة%
محاسب	06	%37.5
محافظ الحسابات	10	%62.5
المجموع	16	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإستبيان

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

تتكون عينة الدراسة من 16 فردا، من بينهم ما نسبة 62.5% و المقدرة ب10 فردا خاصة بمجتمع محافظي الحسابات و هي أكبر نسبة في الدراسة، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى كونها الفئة المعنية بإصدار تقرير المراجعة الخارجية، مقارنة بمجتمع الطرف الثاني و هم محاسبون معتمدين و الذي قدر عددهم ب 06 أفراد بنسبة 37.5% الأقل نسبة.

ب/ حسب الخبرة المهنية:

قمنا بتبويب أفراد العينة حسب الخبرة المهنية إلى ثلاثة فئات، كل فئة لها مدى يقدر بخمس سنوات، و قد اعتمدنا في اختيار الفئة بما يتلائم مع أعمار أفراد العينة، و ذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم06: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

البيـــــــــــان	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	05	%31.25
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	07	%43.75
أكثر من 10 سنوات	04	%25
المجموع	16	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإستبيان

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات هو 05 فردا أي بنسبة 31.25% من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم 05 و 10 سنوات هو 07 فردا أي بنسبة 43.75% وهي أكبر نسبة أما الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم عن 10سنوات فكان عددهم 04 أفراد أي ما يعادل نسبة 25% من إجمالي العينة. و بالتالي يمكن ان نلاحظ من خلال هذه الأرقام أن خبرة أفراد العينة تتوافق إلى حد كبير مع أعمارهم.

المبحث الثاني: إجراءات و معالجة الإستبيان

سيتم تطرق خلال هذا المبحث إلى: إختبار الفرضيات و تحليل نتائج الإستبيان وكذلك وضع الاستنتاجات و التوصيات في الأخير.

المطلب الأول :إختبار الفرضيات و تحليل نتائج الإستبيان

الفرع الأول: صدق اداة الدراسة

قبل تحليل نتائج و فرضيات الدراسة، لابد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس، و تتأثر أداة القياس بعدة عوامل نذكر منها:[1]

طول الاختبار: بحيث تزداد قيمة معامل الثبات بزيادة عدد العبارات في الإستبيان، وذلك من خلال تأثير زيادة عدد العبارات على شمولية المحتوى.

تجانس أو تباين درجات أفراد العينة: يقل معامل ثبات الاختبار بزيادة تجانس أفراد العينة، و يكبر معامل الثبات مع زيادة تباين أفراد العينة في إجابتهم.

مدى صعوبة فهم أداة القياس: عندما تكون عبارات الاستبيان غير مفهومة أو صعبة الاستعجاب، فإن أفراد العينة المستوجبة قد يلجأ إلى التخمين، و بالتالي تتأثر درجة ثبات أداة القياس.

الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة: إذا كانت الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة طويلة نسبيا فإن الظروف قد تختلف و بالتالي قد يؤثر ذلك على إجابات بعض أفراد العينة المستجوبة مما يؤدي إلى عدم ثبات القياس. و توجد عدة اختبارات تقيس الثبات الداخلي لأداة الدراسة، أهمها معامل ألفا كرونباخ[2]

و يستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من الناحية الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، و النسبة المقبولة لهذه هي 60%، و بلغت نسبة معامل ألفا كرونباخ 65.60% في دراستنا هذه، و هي نسبة جد مقبولة إحصائيا.

---

[1] محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي باستخدام SPSS**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص297.

[2] ألفا كرونباخ مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار(الإستبيان) و يشار إلى كرونباخ ألفا أيضا على أنه مقياس للاتساق (الاتساق الداخلي) كما أن قيمة كرونباخ ألفا تمثل الحد الادنى لثبات الإستبيان (الاختبار) بمعنى أن كرونباخ ألفا مقياس متحفظ للثبات.

الفرع الثاني: إختبار الفرضيات

أولا: أ/ درجات الموافقة: حيث كانت إجابات الاستبيان وفق مقياس ليكارت الثلاثي الأبعاد (موافق، محايد، غير موافق)، حيث يمثل القياس من 1 إلى 3 نقطة للقياس، تمثل أعلى مستوى للاتجاهات الإيجابية 3 درجات، ثم درجتين و درجة موضحة كما في الجدول التالي:

جدول رقم07: الدرجات الموافقة لكل إجابة

الإجابة	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب

ب/ إختبار التوزيع الطبيعي اختيار كولمجروف سمرنوف (1-Sample k-s):

سنعرض إختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا و هو إختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.[3] و يوضح الجدول نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من 0.05 أي أن Sing > 0.05 .

جدول رقم08: إختبار التوزيع الطبيعي إختبار كولمجروف سمرنوف

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
المحور الثاني	جودة التقارير المالية والقوائم المالية	10	1.22	0.101
المحور الثالث	فاعلية المراجعة الخارجية على تحسين جودة التقارير المالية	13	0.68	0.845
	جميع الفقرات	23	0.83	0.533

المصدر: من إعداد الطالب

[3] محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص143.

ثانيا: إختبار لعينة واحدة One sample T-test

يستخدم إختبار (t) لعينة واحدة للحكم على مدى معنوية الفروق بين متوسط عينة متوسط المجتمع أو بين متوسط عينة و قيمة ثابتة محددة سلفا. ويقوم برنامج SPSS بحساب إختبار (t) للعينة الواحدة من خلال استخدام المعادلة في حالة الفروق بين متوسط عينة و متوسط مجتمع[4]:

استخدام المعادلة: $t = \frac{\overline{x}-u}{s/\sqrt{n}}$

حيث: $\overline{x}$ يمثل المتوسط الحساب s الانحراف المعياري للعينة

n حجم العينة u الوسط الحسابي للمجتمع

و لتحليل فقرات الاستبانة، نعتمد على أن تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن افراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 و الوزن النسبي أكبر من 60% أو إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية.

و لاختبار صحة الفرضيات باستخدام الاشارة يتم إختبار الفرضية الاحصائية التالية[5]:

H0 : u=2

H1 : u±2

إذا كان Sing أقل من 0.05 نقبل الفرضية H0 حيث يكون اراء أفراد المجتمع تقترب من درجة الحياد (2) أي بنسبة60% و يدل على أن هناك تشتت في آراء المجتمع، أما إذا كانت Sing أكبر من 0.05 نرفض الفرضية H0 و نقبل الفرضية H1.

ثالثا: إختبار الفرضية الأولى والثانية و نتائج الإستبيان

أ/ إختبار الفرضية الأولى والثانية:

الفرضية الأولى تمثل في : التقارير المالية تنتج من خلال نظام المعلومات المحاسبي وكافة المعلومات المالية الأخرى.

4محفوظ جودة، مرجع سابق، ص177.

[5]محمد خير، سليم أبوزيد، **أساليب الاحصائي بإستخدام برمجية SPSS** ، دار الصفا للطباعة و النشر، الطبعة الاولى، الأردن،2005، ص152.

الفرضية الثانية تمثل في: تتحقق جودة التقارير المالية إلا من خلال مدى سلامتها وخلوها من الأخطـــاء الجوهرية .

1- اختبار صحة الفرضية الأولى: التقارير المالية تنتج من خلال نظام المعلومات المحاسبي وكافة المعلومات المالية الأخرى:

H0 هي التقارير المالية تنتج من خلال نظام المعلومات المحاسبي وكافة المعلومات المالية الأخرى.

H1 هي التقارير المالية لا تنتج من خلال نظام المعلومات المحاسبي وكافة المعلومات المالية الأخرى.

جدول رقم09: نتائج إختبار الفرضية الأولى

Tالمحسوبة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة Sing	نتيجة الفرضية
11.106	2.60	%87	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.60 بحث أن يتخطى المتوسط الحسابي الفرضي (2) المعتمد في المقاس، أما الوزن النسبي فيبلغ 87% و هو يفوق كذلك الحد المتوسط (60%) و مستوى دلالة يقدر ب (0.000) أقل من 0.05.

لذلك نقبل الفرضية الصفرية H0، تنتج التقارير المالية من خلال نظام للمعلومات المحاسبي وكافة المعلومات المالية الأخرى.

2- اختبار صحة الفرضية الثانية: تتحقق جودة التقارير المالية إلا من خلال مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية .

H0 تتحقق جودة التقارير المالية إلا من خلال مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.

H1 لا تتحقق جودة التقارير المالية من خلال سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.

جدول رقم10: نتائج إختبار الفرضية الثانية

نتيجة الفرضية	الدلالة Sing	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	Tالمحسوبة
قبول الفرضية	0.000	%86	2.58	11.102

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.58 بحث أن يتخطى المتوسط الحسابي الفرضي (2) المعتمد في المقاس، أما الوزن النسبي فيبلغ 86% و هو يفوق كذلك الحد المتوسط (60%) و مستوى دلالة يقدر ب (0.000) أقل من 0.05، لذلك نقبل الفرضية الصفرية H0، تتحقق جودة التقارير المالية إلا من خلال مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.

ب/ نتائج الإستبيان للفرضية الأولى والثانية :

1-نتائج الإستبيان للفرضية الأولى:

جدول رقم11: نتائج الإستبيان للفرضية الأولى

عبارات المحور	المقياس	موافق	محايد	غير موافق
X1	التكرار	12	02	02
	النسبة%	%75	%12.50	%12.50
X2	التكرار	08	05	03
	النسبة%	%50	%31.25	%18.75
X3	التكرار	11	03	02
	النسبة%	%68.75	%18.75	%12.50
X4	التكرار	06	04	06
	النسبة%	%37.50	%25	%37.50
X5	التكرار	09	02	04
	النسبة%	%56.25	%12.50	%25
المتوسط العام	التكرار	46	16	17
	النسبة%	%58.23	%20.25	%21.52

المصدر: من إعداد الطالب استنادا لمخرجات SPSS

1-نتائج الإستبيان للفرضية الثانية:

جدول رقم12: نتائج الإستبيان للفرضية الثانية

عبارات المحور	المقياس	موافق	محايد	غير موافق
X6	التكرار	05	06	04
	النسبة%	%31.25	%37.50	%25
X7	التكرار	13	02	01
	النسبة%	%81.25	%12.50	%6.25
X8	التكرار	14	01	01
	النسبة%	%87.5	%6.25	%6.25
X9	التكرار	06	03	07
	النسبة%	%37.50	%18.75	%43.75
X10	التكرار	09	03	04
	النسبة%	%56.25	%18.75	%25
المتوسط العام	التكرار	47	15	17
	النسبة%	%59.49	%18.99	%21.52

المصدر: من إعداد الطالب استنادا لمخرجات SPSS

رابعا: إختبار الفرضية الثالثة والرابعة و نتائج الإستبيان

أ/ إختبار الفرضية الثالثة والرابعة:

تتمثل الفرضية الثالثة كمايلي: **تعتبر المراجعة الخارجية بجميع مقوماتها بالنسبة للمؤسسات هي أحد الركائز الرئيسية التي تأثر بدرجة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية .**

بينما تتمثل الفرضية الرابعة كمايلي: **يترتب عند رفع مستوى كفاءة والفاعلية التقارير المالية من الافصاحات والتقارير التي يقدمها المراجع الخارجي في مساهمته من صحة مصداقية و موثوقية جودة التقارير المالية .**

1- إختبار صحة الفرضية الثالثة:

H0 تعتبر المراجعة الخارجية بجميع مقوماتها بالنسبة للمؤسسات هي أحد الركائز الرئيسية التي تأثر بدرجة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية.

H1 لا تعتبر المراجعة الخارجية بجميع مقوماتها بالنسبة للمؤسسات هي أحد الركائز الرئيسية التي تأثر بدرجة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية.

جدول رقم13: نتائج إختبار الفرضية الثالثة

Tالمحسوبة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة Sing	نتيجة الفرضية
19.58	2.54	%85.30	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.54 بحيث أن يتخطى المتوسط الحسابي الفرضي (2) المعتمد في المقاس، أما الوزن النسبي فيبلغ 85.30% وهو يفوق كذلك الحد المتوسط (60%) و مستوى دلالة يقدر ب(0.000) أقل من 0.05 .

لذلك نقبل الفرضية الصفرية H0 تعتبر المراجعة الخارجية بجميع مقوماتها بالنسبة للمؤسسات هي أحد الركائز الرئيسية التي تأثر بدرجة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية.

2- إختبار صحة الفرضية الرابعة:

H0 يترتب عند رفع مستوى كفاءة والفاعلية التقارير المالية بمجموعة من الإرشادات و الافصاحات والتوجيهات التي يقدمها المراجع الخارجي في مساهمته من تعزيز مصداقية و موثوقية جودة التقارير المالية .

H1 لا يترتب عند رفع مستوى كفاءة والفاعلية التقارير المالية من الافصاحات والتقارير التي يقدمها المراجع الخارجي في مساهمته من صحة مصداقية و موثوقية جودة التقارير المالية .

جدول رقم14: نتائج إختبار الفرضية الرابعة

Tالمحسوبة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة Sing	نتيجة الفرضية
19.52	2.51	%83.90	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.51 بحيث أن يتخطى المتوسط الحسابي الفرضي (2) المعتمد في المقاس، أما الوزن النسبي فيبلغ 83.90% وهو يفوق كذلك الحد المتوسط (60%) و مستوى دلالة يقدر ب(0.000) أقل من 0.05 .

لذلك نقبل الفرضية الصفرية H0 يترتب عند رفع مستوى كفاءة والفاعلية التقارير المالية من الافصاحات والتقارير التي يقدمها المراجع الخارجي في مساهمته من صحة مصداقية و موثوقية جودة التقارير المالية .

ب/ نتائج الإستبيان الفرضية الثالثة والرابعة:

1-نتائج الإستبيان للفرضية الثالثة:

جدول رقم15: نتائج الاستبيان للفرضية الثالثة

عبارات المحور	المقياس	موافق	محايد	غير موافق
X11	التكرار	06	09	03
	النسبة%	%37.5	%56.25	%18.75
X12	التكرار	09	04	03
	النسبة%	%56.25	%25	%18.75
X13	التكرار	08	04	04
	النسبة%	%50	%25	%25
X14	التكرار	08	01	07
	النسبة%	%50	%6.25	%43.75
X15	التكرار	08	05	01
	النسبة%	%50	%31.25	%6.25
X16	التكرار	09	05	03
	النسبة%	%56.25	%31.25	%18.75
X17	التكرار	06	04	06
	النسبة%	%37.5	%25	%37.5
المتوسط العام	التكرار	54	32	27
	النسبة%	%47.79	%28.32	%23.89

المصدر: من إعداد الطالب استنادا لمخرجات SPSS

2-نتائج الإستبيان للفرضية الرابعة:

جدول رقم16: نتائج الاستبيان للفرضية الرابعة

عبارات المحور	المقياس	موافق	محايد	غير موافق
X18	التكرار	07	03	05
	النسبة%	%43.75	%18.75	%31.25
X19	التكرار	11	03	02
	النسبة%	%68.75	%18.75	%12.50
X20	التكرار	07	06	03
	النسبة%	%34.75	%37.5	%18.75
X21	التكرار	05	06	05
	النسبة%	%31.25	%37.5	%31.25
X22	التكرار	10	04	02
	النسبة%	%62.5	%25	%12.50
X23	التكرار	09	05	02
	النسبة%	%57.14	%28.57	%14.29
المتوسط العام	التكرار	54	27	19
	النسبة%	%54	%27	%19

المصدر: من إعداد الطالب استنادا لمخرجات SPSS

خامسا: ملخص الدراسة:

جدول رقم17: ملخص نتائج إختبار الفرضيات

ت	الفرضية	النتيجة النهائية
01	التقارير الماليـــة تنتـــج من خلال نظام المعلومـــات المحاسبي وكافة المعلومات المالية الأخرى.	قبول الفرضية
02	تتحقق جودة التقارير المالية إلا من خلال مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.	قبول الفرضية
03	تعتبر المراجعة الخارجية بجميع مقوماتها بالنسبة للمؤسسات هي أحد الركائز الرئيسية التي تأثر بدرجة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية.	قبول الفرضية
04	يترتب عند رفع مستوى كفاءة والفاعلية التقارير المالية من الافصاحات والتقارير التي يقدمها المراجع الخارجي في مساهمته من صحة مصداقية و موثوقية جودة التقارير المالية.	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثالث: نتائج الفرضيات

أولا: نتائج الفرضية الأولى

"التقارير المالية تنتج من خلال نظام المعلومات المحاسبي وكافة المعلومات المالية الأخرى"

1- يعتبر عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية ليس غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية وكذا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها هذه التقارير والقوائم المالية.

2- يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، وتمدهم بمعلومات عن المكاسب ومكوناتها وكذلك عن الوضع المالي وأداء المؤسسة.

3- التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط، بل تمثل هذه الأخيرة الجزء المحوري للتقرير المالي، إذ تعتبر القوائم المالية من الطرق الأساسية التي تمد الأطراف الخارجية بالمعلومات الأساسية ولا تتضمن التقارير المالية جزء القوائم المالية فقط والمتمثلة حسب معايير المحاسبة الدولية.

4- لا يمكن الاستفادة من المعلومات المحاسبية إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدموها وثقافتهم من ناحية أخرى.

ثانيا: نتائج الفرضية الثانية

"تتحقق جودة التقارير المالية إلا من خلال مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية"

1- لكي تعد جودة التقارير المالية بالاعتماد على مجموعة من المعايير القانونية من مدى صدقها ومطابقة المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية مع ما تحققه من منفعة للمستخدمين والمستفيدين منها .

2- لتحقق جودة التقارير المالية إلا بتوفر جملة من الخصائص النوعية التي تتوفر في التقارير المالية كونها معلومات مالية ، ومن هذه الخصائص نجد الملائمة ، الموثوقية ، القابلية المقارنة الحياد وعدم التحيز في عرض المعلومات ...الخ.

3- ان خاصية الثقة بالمعلومات وإمكان الاعتماد عليها بالأساليب القياس والإفصاح فهي تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، كما تعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويرا دقيقا لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها ، دون أن يعتريها تحريف أو تشوهها بأخطاء ذات أهمية ،يضاف إلى ذلك أن هناك جانبا آخر لهذه الخاصية ، يتمثل في حيدة المعلومات أو خلوها من التحيز.

ثالثا: نتائج الفرضية الثالثة

"تعتبر المراجعة الخارجية بجميع مقوماتها بالنسبة للمؤسسات هي أحد الركائز الرئيسية التي تأثر بدرجة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية"

1- تساعد المراجعة الخارجية على زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية التي تخضع للمراجعة والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها.

2- والهدف الرئيسي من تكوين المراجعة هو القيام بالإشراف والمتابعة على كافة أنشطة المؤسسة و إستخلاص النتائج وتقديم تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة مما يأكد من زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية ، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف يجب أن يسعى المراجع الخارجي نحو تدعيم إستقلالية وظيفة المراجعة عن إدارة المؤسسة ، وتساعد المراجعة الخارجية على أداء عملية المراجعة بدون أي ضغوط تؤثر سلبياً على مصداقية نتائجها ، أو كفاءتها ، وبالتالي التشكيك في صحة التقرير المالي للؤسسة ، لذلك يتطلب الأمر زيادة موثوقية جودة التقارير المالية .

رابعا :نتائج الفرضية الرابعة

"يترتب عند رفع مستوى كفاءة والفاعلية التقارير المالية من الافصاحات والتقارير التي يقدمها المراجع الخارجي في مساهمته من صحة مصداقية و موثوقية جودة التقارير المالية"

1- يجب عند إعداد التقارير المالية وفق ما تنص عليه المعايير الدولية والعرف المحاسبي وهذا ما يجب على مراجع الخارجي تأكيده لضمان جودة التقارير والقوائم المالية .

2- أساس الجودة في مراجعة التقارير والقوائم المالية هوتأكد توافر معايير محاسبية والتي يتم على أساسها إعداد التقارير والقوائم المالية ، بما يمكن المستثمرين ومتخذي القرار من إتخاذ القرارات الرشيدة .

3- يمكننا القول بأن المراجعة الخارجية تساعد في تأكد من مدى التزام الشركات بقواعد الشفافية و الإفصاح التقارير المالية مما يساعد في تحسين أداء المؤسسة للحد من الفساد المالي و الإداري .

- أثبتت الدراسة التطبيقية صحة كل من الفرضيات الأربعة، وبالتالي وجود ارتباط معنوي بين التقارير المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، كما أن هناك ارتباط معنوي بين تحقيق جودة التقارير المالية وبين تفعيل المراجعة الخارجية في تحسينها .

المطلب الثاني: الاستنتاجات و توصيات

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الاستنتاجات و توصيات .

الفرع الأول: الاستنتاجات

أما النتائج تم التوصل إليها هي:

1- أن المراجعة الخارجية هي مجموعة من الإجراءات والخطوات المنظمة من طرف المعايير الدولية والقوانين تنظيمية .

2- أن الإختصاصات التي تقوم بها المراجعة الخارجية تسعى في النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل ، وكذلك دعم مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة ، وهذا ما يسعى إليه مستخدموا التقارير المالية .

3- أن مراجع الحسابات شخص قانوني مستقل يبدي رأيه المحايد فقط حول الحالة المالية التي محل المراجعة ، ولا يتدخل في الجانب التسييري والاداري للمؤسسة إلا بعد استشارته من طرف أعضاء مجلس الادارة.

4- أن المراجعة باعتبارها أداة من أدوات لها دوراً محورياً في الإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية ، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، وكذلك تعكس الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنة المالية التي تحل محل الدراسة.

الفرع الثاني: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة نقدم مجموعة من التوصيات التي نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من مراجع الحسابات، مستخدمو المعلومة المحاسبية، و هذا كله يصب في الهدف النهائي و هو الحصول على معلومات ذات مصداقية و تعبر عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة الاقتصادية و يمكن إيجازها في العناصر التالية كمايلي:

توصيات الدراسة

وفقاً لما إنتهت إليه الدراسة من نتائج ، وفي حدود الأهداف يوصى الباحث ببعض التوصيات أهمها ما يلي :

التوصية الأولى :

يوصى الباحث الجهات المعنية بالسعي نحو إصدار تشريع ملزم لشركات المساهمة بإعداد تقرير (شهادة) بما أسفر عنه عمل المراجعة وتنشر مع التقارير السنوية والدورية للشركات مع مراعاة ضرورة إفصاح تقرير المراجعة عن أنشطتها التي يمكن أن تساهم بها في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية.

التوصية الثانية:

قيام الأطراف المعنية بتحفيز المؤسسات الاقتصادية على الإلتزام بالضوابط المحددة تشريعياً لعمل المراجعة بما يضمن فعاليتها.

التوصية الثالثة:

ضرورة وضع معايير عامة عند إختيار وتعيين المراجع الحسابات من بينها ضرورة المراجعة الخارجية بالخبرة الكافية في مجال الصناعة والمال والإستثمار ومجال المراجعة ، وذلك لضرورة إقرار بعدم وجود تحريف جوهري بالقوائم السنوية والدورية

التوصية الرابعة:

ضرورة توافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بإبراز دور المراجعة في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجموع المستفيدين.

وأخيراً ، فإن هذه الدراسة تساهم في مناقشة قضية ملحة في البيئة الجزائرية ، وتساهم في طرح بعض التصورات حولها ، مما يفتح المجال للباحثين للإهتمام بالدراسات المحاسبية في ذلك المجال.

خلاصة الفصل:

يتمثل دور المراجعة الخارجية فعال في مجال تحسين جودة التقارير المالية، كما أن الواجبات و المسئوليات الملقاة على عاتق مراجع الحسابات آليات مهنية عملية لها مساهمات إيجابية في دعم الدور تأثيري الإيجابي للمراجعة و لا يمكن تحقيق هذا الدور ما لم يكن مراجع الحسابات نفسه مقتنعا ، فأي خلل في النظام المولد لها يؤدي حتما إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة تلقائية، لذلك فالمراجعة بإمكانها إكتشاف الخلل من خلال تقويم نظام المعلومات المحاسبي والمحافظة على إستمراريتها، في ظل التقيد بمعايير التدقيق المتفق عليها، ليسمح هذا الأخير بتوليدتقارير مالية تكون ممثلة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

تمهيد:

تعتبر الإدارة مسئولة عن إعداد التقارير المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق و الإحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد التقارير المالية وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقاً للظروف ،أما مسئولية مراجع الحسابات الخارجي هو إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء.

ومنه من خلال ما سبق سوف يكون الفصل الأول منقسم من ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول :ماهية التقارير المالية؛

المبحث الثاني : أنواع التقارير المالية؛

المبحث الثالث : أثر المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية.

المبحث الأول :ماهية التقارير المالية

سيتم تطرق خلال هذا المبحث إلى: المفهوم العام حول التقارير المالية وخصائصها وكذلك أهداف التقارير المالية وعلاقتها بالقوائم المالية وأيضا حدود التقارير المالية.

المطلب الأول : مفهوم العام حول التقارير المالية وخصائصها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى المفهوم العام حول التقارير المالية وكذلك إلى خصائص التقارير المالية.

الفرع الأول: المفهوم العام حول التقارير المالية

تأثرت الدراسات المحاسبية وتقاريرها منذ ظهورها بالكثير من المتغيرات والتطورات التكنولوجية والعلمية والعملية خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، كما اتسع نطاق ذلك التأثير في الوقت الحالي ليس فقط على الوحدات الاقتصادية والمتعاملين معها بل امتد ليشمل الأسواق المالية المحلية والعالمية، أي أنّ المحاسبة وما يرتبط بها من دراسات وتقارير قد دخلت مجال العولمة، كما أصبحت التقارير المالية المنشورة والإفصاح عن السياسات والمعلومات الواردة بها تؤثر على متخذي القرارات المالية والاقتصادية[1].

التقارير المالية ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها تمثل الوسيلة الأساسية لتقديم البيانات المالية المناسبة وتحويلها إلى معلومات لاستخدامها في اتخاذ القرارات المالية المناسبة، حتى يتكون لدى المستثمرون الحاليون والمستقبليون والمقرضون صورة واضحة عن الأوضاع المالية للشركات2.

ولقد عرفت المحاسبة من خلال لجنة وضع النظرية الأساسية في المحاسبة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة "AAA" بأنها نظام للمعلومات يمثل تطبيقا خاصا للنظرية العامة للمعلومات ويهتم بمشاكل قياس وإيصال المعلومات الاقتصادية للمستفيدين منها لاتخاذ قراراتهم الخاصة بهم والمرتبطة بتلك المعلومات.

ولقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى أن التقارير المالية تُعد أساساً لخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين وذلك لمساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

أي أن الوحدة الاقتصادية تقدّم المعلومات المالية بشكل رئيسي للمستثمرين بهدف جذب وبقاء رؤوس أموالهم لاستثمارها في نشاطاتها المتنوعة في الوقت الراهن أو مستقبلا.

---

[1] أبو طالب، يحيى محمد ،**نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية** ، **الأردن**، 2005 ، ص 15

2 طارق عبد العال حماد ، **أسس الإعداد والعرض والتحليل**، مصر ،الدار الجامعية ، 2000 ، ص 20

فالقوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة ،والتي من خلالها ستتمـــــكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة وما حققت من نتائج فالمعايير (IAS/IFRS1) تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية وما يتطلب محتوى كل وثيقة .فالنظام المحاسبي المالي في الجزائر يبين القوائم المالية الواجب على الوحدة انجازها سنويا والتي تشتمل على[1]:

- ✓ قائمة المركز المالي (الميزانية).
- ✓ قائمة الدخل .
- ✓ قائمة التدفقات النقد(الخزينة).
- ✓ قائمة تغيرات الأموال الخاصة.
- ✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية وجدول حسابات النتائج.

عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة ،الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد،إذ يجب أنتفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها و القوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الوحدة مرة كل سنة،وتعد في أجل أربعة أشهر بعد تاريخ انتهاء الفترة،باستخدام الوحدة النقدية الوطنية[2].

كل عنصر من مكونات القوائم لابد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

- ✓ التسمية الاجتماعية،الاسم التجاري،رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية.
- ✓ طبيعة القوائم المالية(حسابات فردية،حسابات مجمعة،حسابات إدماجية)
- ✓ تاريخ الإقفال .
- ✓ العملة المستعملة ومستوى التقريب.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في البيانات المالية: تهدف التقارير المالية إلى تقديم أكبر قدر من المعلومات المفيدة التي تحقق أهداف مستخدمي التقارير المالية في مجال اتخاذ القرارات، لا بد من توفر

[1] عبد الوهاب نصر علي ،**القياس والافصاح المحاسبي**، الاسكندرية،مصر،الجزء الاول .الدار الجامعية،2007، ص10

[2] احمد صلاح عطية ،**مشاكل المراجعة اسواق المال**،مصر ،الدار الجامعية ،2003،ص 84

عدّة خصائص في تلك المعلومات المقدمة من خلال البيانات المالية، وأهمها ما يلي:[1]

1- القابلية للفهم: أي أن تكون قابلة للفهم من قبل المستخدمين على أن تتوفر لديهم الرغبة والمقدرة على ذلك، مما يتطلب توفر مستوى مناسب من السوية العلمية والمعرفة لدى المستخدمين عن أعمال ونشاط المنشأة الاقتصادي وقدر من المعرفة بأصول المحاسبة فضلا عن رغبتهم في دراسة وتحليل المعلومات بقدر ملائم من العناية.

2- الملائمة: أي أن تعتبر المعلومات ملائمة لحاجة متخذي القرارات الاقتصادية وتكون كذلك عندما تساعدهم في تقييم العمليات والأحداث عن الفترة الماضية والحالية فضلا عن الفترات المستقبلية بالإضافة إلى تأكيدها أو تصحيحها لتقييم عمليات سابقة.

3- الأهمية النسبية: وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية عندما يؤثر عدم عرضها أو تحريفها على مستخدمي التقارير المالية عند اتخاذهم لقراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم.

4- الموثوقية: وتعتبر المعلومات كذلك عندما تكون خالية من الأخطاء والتحيز وتُعبّر عن ما يقصد التعبير عنه أو من المتوقع التعبير عنه بشكل مناسب لمستخدمي التقارير المالية.

5- التمثيل الصادق:أي من المفروض على المعلومات أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يمكن أن يفهم منها أنها تعبر عنها أو من المتوقع أن تعبر عنها.

6- الجوهر فوق الشكل: أي أن يتم المحاسبة عن العمليات المالية والأحداث الأخرى وفقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس من خلال الشكل القانوني لها في التقارير المالية.

7- الحياد: أي يجب أن تكون المعلومات محايدة وخالية من التحيز لأي جهة كانت.

8-الحذر: أي إتباع أو تبني درجة من الحذر عند وضع التقديرات المطلوبة في ظل ظروف الشك أو عدم التأكد حتى لا ينتج عن هذه التقديرات تضخم في الأصول والإيرادات أو تخفيض في الخصوم والمصروفات، مع أهمية عدم التشدد في درجة الحذر.

9- الاكتمال: أي أن تكون المعومات الواردة في التقارير المالية كاملة في حدود مدى أهميتها النسبية وتكلفتها، حيث أن حذف أي معلومة من المعلومات الواجب تقديمها يجعل التقارير المالية مضللة وغير ملائمة وفاقدة لخاصية الثقة.

10- قابلية المقارنة: أي يجب على المعلومات الواردة في التقارير المالية أن تمنح المستفيدين منها المقدرة على إجراء مقارنة للتقارير المالية خلال الفترة أو الفترات السابقة فضلا عن المقارنة بين التقارير المالية للمنشأة مع التقارير المالية للمنشآت الأخرى المماثلة. وهذا يتطلب إعلام مستخدمي التقارير المالية عن السياسات المحاسبية

[1] عبد الوهاب نصر علي ، مرجع السابق ،15.

التي تم الاعتماد عليها عند إعداد وعرض التقارير المالية وعن أي تغيرات في هذه السياسات.

11-التوقيت المناسب: تقديم التقارير المالية في الوقت المناسب يعتمد على الموازنة بين الملائمة والثقة، حيث لا بد لإدارة المنشأة أن توازن بين جدوى تقديم التقارير المالية في الوقت المناسب وتوفير المعلومات ذات الثقة.

12-المقارنة بين المنفعة والتكلفة: حيث أن العائد المتوقع من المعلومات يجب أن يكون أكبر من تكلفة إمداد المنشأة للمستخدمين بهذه المعلومات. وتعتبر تلك المقارنة عملية اجتهادية تعتمد على التقدير الشخصي. فضلا عدم تحميل تكلفة المعلومات للمستفيدين من منافعها، هذا وقد تمتد منفعتها لأشخاص آخرين غير الذين أعدت المعلومات من اجلهم.

13-الموازنة بين الخصائص النوعية: يعتبر من الضروري في الحياة العملية الموازنة (أو المفاضلة أحيانا) بين الخصائص النوعية للمعلومات عند إعداد وعرض التقارير المالية. وبشكل عام الهدف هو تحقيق التوازن المرغوب والمناسب بين هذه الخصائص حتى يمكن تحقيق الهدف من إعداد التقارير المالية، أما الأهمية النسبية لهذه الخصائص فهي مسألة تخضع للتقدير المهني ووفقا للحالات المختلفة.

المطلب الثاني : أهداف التقارير المالية وعلاقتها بالقوائم المالية

سيتم التطرق إلى أهداف التقارير المالية ثم علاقة بين التقارير المالية والقوائم المالية.

الفرع الأول : أهداف التقارير المالية

تتكون أهداف التقارير المالية مما يلي[1]:

1- التزويد بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

2- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين تتوفر لديهم سلطة محدودة أو إمكانية محدودة أو مصادر محدودة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على التقارير المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للمنشأة.

3- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبية عدم التأكد.

4- تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمشروع.

5- تقديم معلومات مفيدة في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام موارد المشروع لتحقيق هدفه الأساسي.

6- تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة. ويجب الإفصاح عن الفروض الأساسية المعتمدة في موضوعات التفسير أو التقييم أو التنبؤ أو التقدير.

[1] حلوة حنان، محمد رضوان ، نظرية المحاسبة ، الأردن ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ص 267-268.

7- تقديم قائمة عن المركز المالي تفيد في التنبؤ والمقارنة. ويجب أن تقدم هذه القائمة معلومات تخص العمليات والأحداث الأخرى التي تمثل جزءاً من دورات الكسب غير التامة. ويجب التقرير عن القيم الجارية عندما تختلف عن التكاليف التاريخية. وفيما يخص الأصول والخصوم فيجب تجميعها في مجموعات أو فصلها في بنود مستقلة من حيث نسبية عدم التأكد من المبالغ والتوقيت ومن حيث التحقق المتوقع أو التصفية.

8- تقديم قائمة عن الأنشطة المالية تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمشروع. ويجب أن تقرر هذه القائمة بشكل رئيسي عن العمليات الفعلية والمتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة. وإن هذه القائمة يجب أن تقرر عن المعطيات التي تتطلب حداً أدنى من الرأي والتفسير من قبل معد هذه القائمة.

9- إن من أهداف التقارير المالية للمنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح هو هدف تقديم المعلومات المفيدة في تقييم فعالية إدارة الموارد لتحقيق أهداف المنظمة.

10- التقرير عن تلك الأنشطة من أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن أن تحدد أو توصف أو تقاس والتي تلعب دوراً مهماً في وسطها الاجتماعي.

مما سبق يتضح لنا الهدف من إعداد التقارير المالية ولكن مع ذلك فهي ترتبط في تحقيق الأهداف المرجوة منها بمحدادت متنوعة ترتبط بالشركات أو المجتمع أو المستخدمين لها بحيث أن الشركات تتقيد بها وتلتزم في أخذها بالحسبان عند إعدادها للتقارير المالية.

الفرع الثاني: علاقة القوائم المالية بالتقارير المالية : القوائم المالية جزء لا يتجزأ من التقارير المالية حيث تعتبر القوائم المالية عصب التقارير المالية وتنقسم القوائم المالية إلى أربع قوائم أساسيه هي قائمة المركز المالي قائمه الدخل قائمه التغير في حقوق الملكية قائمه التدفقات النقدية بالإضافة إلى الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية وتعتبر التقارير المالية أهم من القوائم المالية فهي تشمل التقارير المالية ومعلومات أخرى مالية وغير مالية مثل العوامل السياسية والاقتصادية و المعلومات عن النشاط التسويقي والإنتاجي للشركة وتقرير مجلس الإدارة وتقرير المراجع الخارجي[1].

[1] طارق عبد العال حماد ،**قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك**،مصرالدار الجامعية،،2000،ص28

المطلب الثالث :حدود التقارير المالية

التقارير المالية على الرغم من كونها تعتبر الوسيلة الأساسية للاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة؛ إلاّ أنها تتقيد ببعض القيود التي تحد من فائدتها إذا لم يأخذها قارئ التقارير المالية في حسبانه عند تفسير وتحليل المعلومات الواردة فيها، وهي:[1]

1-ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد: أي ثبات وحدة النقد وعدم تغيرها بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار. وبالتالي يجب على مستخدمي التقارير المالية أن يكونوا على دراية بوجود بعض التشويش بسبب تغيرات الأسعار وأن الفشل في تعديل التقارير المالية بتلك التغيرات يمثل حدوداً للتقارير المالية؛

2-مبدأ التكلفة التاريخية: حيث تعد التقارير المالية وفقاً للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة المحاسبية وغالباً ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل ومن هنا يمثل التسجيل التاريخي حدوداً على قيمتها في ذلك الخصوص. وهناك من ينادي بتطبيق القيم العادلة وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (545) ولكن برأي الباحث يجب على المحاسبين الحذر من الأخذ بتطبيق القيم العادلة لأنها تؤدي إلى الإخلال بالموثوقية نظراً لاعتمادها على الرأي الشخصي في حالة عدم وجود سوق نشطة لهذه القيم، وما الآثار التي تركتها الأزمة المالية العالمية في الآونة الأخيرة إلاّ هي أكبر دليل على سوء استخدام القيم العادلة في تضخيم أرباح بعض الشركات والبنوك العالمية؛

3-الحكم والتقدير الشخصي: حيث أنه على الرغم من محاولات المحاسبين لتطبيق أقصى درجة ممكنة الموضوعية إلاّ أنهم يضطروا إلى اللجوء إلى التقدير الشخصي في بعض الأحيان لتحديد المقادير الهامة التي تؤثر على عناصر التقارير المالية (مثل: تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وإهتلاكها وتقدير تكلفة المخزون السلعي والمخصصات....)؛

4-قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون التقارير المالية: حيث أن الإدارة تمتلك المقدرة على التأثير في مضمون التقارير المالية في حدود معينة باستخدام أنشطة نهاية الفترة المحاسبية (مثل: شراء بضاعة بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول، أو القيام بعمليات بيع بتسهيلات كبيرة في السداد قرب نهاية الفترة المحاسبية...)

5-البنود التي لا تسجل محاسبياً: حيث يوجد من مظاهر نشاط المشروع ما يمثل عوامل هامة لنجاح أو فشل المشروع ولا يظهر في ميزانية المشروع (مثل الموارد البشرية متمثلة بالإدارة والعمالة...)؛

[1] طارق عبد العال ،مرجع سابق،ص29

المبحث الثاني : أنواع التقارير المالية

إن المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية عبارة عن مجموعة من القوائم المالية،ومن أهمها مايلي: – قائمة المركز المالي– قائمة الدخل– قائمة التغير في حقوق الملكية–قائمة التدفق النقدي– قائمة الملاحق .

المطلب الأول : قائمة المركز المالي و قائمة الدخل

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل .

الفرع الأول : قائمة المركز المالي تمثل قائمة المركز المالي أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية نظر الأهمية البيانات المالية التي تتضمنها سواء لأصحاب المؤسسة أو للمستفيدين منها مثل البنوك والمستثمرين وغيرهم،لذلك يجب أن تعد بصورة صادقة وصحيحة ودقيقة لكي تعبر عن المركز المالي الصحيح للمؤسسة في تاريخ إعدادها.

1–تعريف قائمة المركز المالي يوجد العديد من التعاريف لقائمة المركز المالي(الميزانية)،ولكن رغ متعددها وكثرتها إلا أنها تصب في ذات المفهوم جميعها،و نذكر منها:

–تسمى قائمة المركز المالي،في كثير من الأحيان بالميزانية،وهي قائمة توضح الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة،فتظهر ما تملكه المؤسسة(أصول)وما يستحق عليها من ديون ومطالبات اتجاه الغير(التزامات)،وكذل كما يستحق عليها اتجاه الملاك وأصحاب المؤسسة(حق الملكية)[1] .

–قائمة المركز المالي هي عبارة عن كشف يوضح مقدار الأصول المستخدمة و مصادر تمويلها في الجانب الآخر،تتميز بالتوازن،وهي قائمة تجميعية تعبر عن اثر كل العمليات أو القرارات التي تمت حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي.

–هي عبارة عن ملخص تشمل الأرصدة المدينة و الأرصدة الدائنة،فهي توضح أصول وخصوم وحقوق الملكية للمؤسسة في تاريخ معين،ويوضح الموقف المالي للمؤسسة في تاريخ معين،حيث توضح بشكل مختصر أو ملخص مصادر الأموال وكيفية استخدامها،فجانب الأصول يبين مصادر الأموال،وجانب الخصوم يبين استخدامات المؤسسة لهذه الاموال و توزيعها على مختلف أنواع الأصول[2].

[1] حلوة حنان و الاخرون،**اسس المحاسبة المالية**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1،2004 ص89 .

[2] هاشم احمد عطية، ،**دراسات في المحاسبةالمالية،التكاليف،الادارية** ،الاسكندرية،مصر ،الدارالجامعية للنشر والتوزيع ،2000 ص 43.

2-مكونات قائمة المركز المالي (الميزانية)

2-1 الأصول :الإطار المفاهيمي يعرف الأصول بأنها :الأشياء ذات القيمة المملوكة للشركة،تضمن تحقيق من افعال مستقبلية محتملة ،تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة[1].

طبقا لهذا التعريف نجد ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها في الأصول:

- ✓ وجود منافع اقتصادية مستقبلية ،أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد الوحدة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- ✓ قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع،بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها أو تمكين الغير منها.

2-2 الخصوم:تعرف لخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على الشركة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

طبقا لهذا التعريف يجب أن تتوفر ثلاث خصائص رئيسية في الخصوم:

- ✓ يتطلب الالتزام أن تقوم الوحدة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أوفي تاريخ معين؛
- ✓ لا يمكن تفادي الالتزام ؛
- ✓ وقوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي؛

وتتمثل الخصوم في: [2]

2-2-1 حقوق الملكية :تتمثل في حصة الملاك،والتي تتكون من الرأسمال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل وإجراء توزيعات الأرباح،وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الأرباح.

2-2-2 الالتزامات :هي تضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التعهدات الحالية لوحدة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى

في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

[1] طارق عبد العال حماد،**التقارير المالية**، الاردن ،الدار الجامعية الطبعة،2005،ص119 .

[2]طارق عبد العال مرجع سابق ،ص122.

ووفق المعايير (IAS/IFRS) فالاستحقاق يرتب كالتزام جاري في الحالات التالية :

- الاستحقاق يغلق في دورة الاستغلال العادية للمؤسسة
- الاستحقاق يجب أن يسدد خلال اثني عشر شهرا بعد تاريخ إقفال السنة المالية .

كل الاستحقاق يجب ترتيبها كالتزامات غير جارية على أساس أن المؤسسة لنتستطيع تسويتها خـــلال دورة الاستغلال الجارية،مثل الالتزامات الناشئة نتيجة الحصول على الأصول كإصدار السندات والأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل والقروض الإيجازية.

الفرع الثاني : قـــائـــمـــــة الـــدخـــــل:

تمثل قائمـــــة الدخـــل أحد القوائـــم الماليـــة الأساسيـــة الـــتي يجب إعدادهـــا في نهايـــة كل فترة مالية ، وعليه فإن الهدف الأساسي لإعداد قائمة الدخل يكمن في تحديد كيفية الوصول إلى صافي نتيجة نشاط لوحدة الاقتصادية (من ربح أو خسارة) من خلال عرض البيانات التي تتأثر وتؤثر في نتيجة النشاط ، حيث يتم من خلالها تلخيص الحسابات الختامية (حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر) وعرضها بصورة يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها بعيداً عن التفصيلات المحاسبية للدائنية والمديونية التي تكون عليها بنود تلك الحسابات .

تعريف قائمة الدخل يوجد العديد من التعاريف نذكر منها:

- ✓ هي عبارة عن قائمة تعرض في نهاية فترة معينة نتيجة الأعمال خلال تلك الفترة من ربح أو خسارة[1].
- ✓ تعبر قائمة الدخل عن فترة زمنية معينة وتقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة وتبين ذلك من خلال عرضه الأرباح الدورة المالية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية مما يعطي صورة أوضح عن إمكانيات المؤسسة في سداد التزاماتها وتقييم كفاءة الإدارة واستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة

1. **أهمية قائمة الدخل :**تأتي أهمية قائمة الدخل من خلال:[2]

- ✓ الإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية (سواء كان النشاط جارياً أو عرضياً) والبنود التي تؤثر في عملية تحديده .
- ✓ تتيح القائمة إمكانية حذف أو إلغاء بنود غير ذات أهميـــة لمستخدمي القائمة ،أي يمكن الإيجـــاز أو التفصيل حسب الغرض والاستخدام.

[1] طارق عبد العال،مرجع سابق،ص120

[2] وسف محمود جربوع ، ،مرجع سابق،ص106

- ✓ لا تتطلب من مستخدميها الإلمام بالنواحي الفنيـــة في المحاسبة وقواعـــد القيد والترحـــيل لحســـاب الأستاذ ، بعكس حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر فهما حسابان فنيان يتطلبـــان الإلمـــام بقواعـــد التسجيل والترحيل حتى يمكن فهم دلالة البيانات التي تظهر بهما.

2. هيكلة قائمة الدخل مشروع النظام المحاسبي المالي يقدم نموذج لتقديم جدول حسابات النتائج مثل ما جاء في المعـــيار المحاسبي [1] :

- إما بواسطة تحليل الأعباء حسب طبيعتها والتي تسمح بتحديد النتائج الوسيطة.
- وإما ترك الحرية للمؤسسة بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظائف.

3. عناصر قائمة الدخل: تتمثل في:

❖ **النواتج**

- حسب الإطار المفاهيمي :النواتج هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة ، في شكل مـــدخلات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم،التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عـــن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

❖ **الأعباء**

- تعرف الأعباء بأنها " انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة المقدمة المساهمين في الأموال الخاصة.
- تعريف الأعباء يشمل أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع،الأجور و الاهتلاكات.

المطلب الثاني :قائمة التدفقات النقدية وقائمة الحقوق الملكية

من خلال هذا المطلب سيتم عرض قائمة التدفقات النقدية وقائمة الحقوق الملكية .

الفرع الأول:قائمة التدفقات النقدية تظهر أهمية هذه القائمة حيث يرى مستخدمو القوائم الماليـــة وعلـــى الأخص المحللون الماليون أن هناك الكثير من التعقيدات التي يتسم بها نظام محاسبة الاســـتحقاق الـــتي تخفـــي التدفقات النقدية وتعمل على اتساع الفجوة بين صافي التدفقات النقدية وبين رقم صافي الدخل.

1-تعريف قائمة التدفقات النقدية :ومما سبق يمكن ان نعطي مجموعة من التعريفات لقائمة التدفقات النقدية:

– قائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تقوم بتوفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خـــلال الفترة المالية ومن مصادرها المختلفة ،و التي تتمثل في العمليات التشـــغيلية الجاريـــة والعمليـــات الرأسماليـــة والعمليات التمويلية ،التي تخدم مستخدمي هذه المعلومات خاصة المستثمرين والدائنين.

[1] وسف محمود جربوع مرجع سابق،ص105

– قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم المالية الأساسية التي تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الإيراد النقـــدي والأصول الأخرى المتداولة الممكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة التشغيل الحالية ،وكذا مصادر اســـتخدامات تلك المبالغ النقدية في أعمال المؤسسة خلال نفس الفترة[1].

– قائمة التدفقات النقدية هي إحدى القوائم الرئيسية المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة ،وهي تمثل التدفقات النقدية الداخلية والخارجية من والى المؤسسة،كما أنهاتبين طريقة الحصول على الأموال وطرق اســـتخدامها والتي تعتبر العمليات التي تقوم بها المؤسسة داخليا وخارجيا ،كما يمكن قياسها بشكل كمي نقدي،وتـــدخل هذه العمليات ضمن الإطار المحاسبي والتي يقوم عليها بشكل كبير وأساسي[2].

2–أهداف قائمة التدفقات النقدية : يعتبر الهدف الأساسي من هذه القائمة تقديم المعلومات الهامـــة عـــن النقدية المحصلة والمنصرفة خلال فترة مالية محددة.

تمثل المعلومات الواردة بها أداة مفيدة تساعد المستثمرين والمقرضين وغيرهم في[3]:

– تقييم مقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية

– تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع أرباحها وتوفير احتياجاتها النقدية من التمويل الخارجي.

– تفسير الفروق بين صافي الدخل والنقدية المحصلة والمنصرفة المتعلقة به.

– تقييم آثار التدفقات النقدية على المركز المالي للشركة وخاصة عمليات التمويل والاستثمار.

– تصنيف مصادر واستخدامات الأموال إلى ثلاثة أنواع هي الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

– الإفصاح عن العمليات المالية التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية خلال الفترة المحاسبية ومدى تأثيرها على قائمة المركز المالي.

– استخدام الشكل الأساسي لقائمة التدفقات النقدية وكذلك المصطلحات الواضحة التي لا تحتمل اللـــبس والتأويل لتسهيل مهمة مستخدمي تلك القائمة على اتخاذ القرارات المرتبطة بالتدفقات النقدية للشركة.

–تقييم أداء الشركة فيما يتعلق بإدارة الأموال المتاحة من حيث العجز أو الزيادة الناتج عن الفجوات الزمنيـــة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وفقاً لمعايير التمويل والاستثمار الرشيدة.

[1] وسف محمود جربوع ،مرجع سابق،ص115 .

[2] طارق عبد العال،مرجع سابق ،124.

[3] عباس مهدي الشيرازي **نظرية المحاسبة**،الكويت،ذات السراسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1990،ص224 .

3-محتوى قائمة التدفقات النقدية وتبويبها: تتمثل العناصر النقدية في المبالغ النقدية الموجودة لدى الشركة والمبالغ المودعة تحت الطلب لدى البنوك، كما تتمثل العناصر المعادلة للنقدية في الاستثمارات قصيرة الأجل التي تتميز بدرجة عالية من السيولة والتي يكون من السهل تحويلها إلى نقدية دون تحمل مخاطر جوهرية نتيجة تغير القيمة مثل سندات الخزينة وصكوك صناديق الاستثمار[1].

وتقسم التدفقات النقدية في هذه القائمة إلى[2] :

-التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية: تفصح عما إذا كانت الشركة قادرة على أن تحقق تدفقات نقدية داخلة كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة واللازمة للتشغيل. أي أنها تظهر الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد رقم صافي الدخل،كلما زادت التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة كان ذلك مؤشراً على أن الشركة تعمل بربحية وسيولة جيدة .

-التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:تتضمن منح القروض وتحصيلها وشراء الأصول الثابتة. وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية مؤشراً مباشراً عن درجة نمو الشركة أو انكماشها. كلما زادت التدفقات النقدية الخارجة عن الأنشطة الاستثمارية عن تلك التدفقات النقدية الداخلة المرتبطة بها، دل ذلك على نمو الشركة وتوسعها .

-التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:تفصح عن الأنشطة التي تتعلق بالتمويل طويل الأجل والسداد بحيث تعطي صورة كاملة لمستخدمي القوائم عن سياسات الشركة في تمويل عملياتها.

4-استخدامات وفائدة قائمة التدفقات النقدية: تتمثل المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية في3:

1- النقدية التي تتوفر من أو تستخدم في الأنشطة التشغيلية : تفيد في توفير معلومات عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتي تعتبر مقياساً لجودة الأرباح من العمليات.

2- النقدية التي تتوفر من أو تستخدم في الأنشطة الاستثمارية: توفر معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من استخدامها في الإجابة عن العديد من التساؤلات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للشركة.

3- النقدية التي تتوفر من أو تستخدم في الأنشطة التمويلية: توفر معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من استخدامها في الإجابة عن العديد من التساؤلات المثارة والمتعلقة بالأنشطة التمويلية.

[1] عباس مهدي الشيرازي ،مرجع سابق ،ص225.

[2] طارق عبد العال،مرجع سابق،ص 126 .

[3] مرجع سابق،ص 126.

الفرع الثاني: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية: هي عبارة عن قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة محاسبية محددة عند بدأ النشاط ،وتتألف حقوق الملكية فقط من رأسمال وبعد ذلك يمكن أنت تزداد بأي بزيادة قد تطرأ على رأس المال خلال حياة المؤسسة ،كما أنها قد تنخفض نتيجة لنقص قد يطرأ عليها ،وتزداد كذلك بالأرباح وتنقص بالخسائر المحققة نتيجة النشاط الاقتصادي خلال الفترة المحاسبية ،وتنقص أيضا من خلال المسحوبات الشخصية التي يقوم بها صاحب المؤسسة أو أصحابها في شكل نقدية أو بضاعة[1].

المطلب الثالث :قائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية و الايضاحات الأخرى

تعتبر القوائم المالية المصدر المهم والرئيسي لتزويد مستخدمي المعلومات المالية بالمعلومات والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المؤسسة وتصف عملياتها،و هناك بعض المعلومات والتي تكون في صورة إيضاحات أو ملاحظات التي يجب الإفصاح عنها من أجل فهم القوائم،والتي يتم عرضها في قائمة خاصة تعرف بقائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

تعريف قائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية: لقد قامت التقارير المالية الدولية الحديثة بإظهار أو إدراج قائمة جديدة إلى القوائم المالية تعرف بقائمة الإيضاحات أو الملحوظات الهامشية ،فيمكن أن تعرف هذه القائمة بأنه: تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها،ذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهما ،فعدم وجود هذه القائمة تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية[2].

-الملحوظات الهامشية في القوائم المالية تهدف إلى عرض المعلومات التي لا يمكن عرضها بصورة كافية في صلب القائمة دون النقص من وضوح القائمة ،فيجب أن لا تستخدم هذه الملحوظات الهامشية كبديل للتبويب الصحيح أو التقييم أو الوصف في القوائم المالية،كما يجب أن لا تتعارض أو تكرر معلومات القوائم.

المعلومات التي يفصح عنها في قائمة الإيضاحات المتممة:توجد ثلاث أنواع أساسية من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ،وتتمثل هذه الأنواع في[3]:

- ✓ يقدم هذا النوع من الإيضاحات السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية للمؤسسة مثل:الاعتراف بالإيراد،تقييم المخزون،تقييم الاستثمارات المالية،...

[1] حلوة حنان و الاخرون ،مرجع سابق ،ص96.

[2] إلدون .س .هندريكس،**النظرية المحاسبية** ،لاسكندرية،مصر ، ،ط 4 ،2008 ،ص787.

[3] طارق عبد العال حماد،مرجع سابق،ص256 .

- ✓ ويقدم هذا النوع أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية ،فهناك بعـــض البنود قد يحتاج فهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتم إظهاره في صلب القوائم المالية نفسها.
- ✓ يقدم افصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية .

الفرع الثاني الايضاحات الأخرى:

1- **تقرير مجلس الإدارة:** محتوى هذا التقرير يتمثل في وصف لأنشطة الشركة الرئيسة والشركات التابعة لها وطبيعة عملها والاستثمارات الرأسمالية وعدد الموظفين في كل منها كما يجب أن يتضمن التقرير الهيكل التنظيمي الشركة ودرجة اعتماد على الموردين محددين أو عملاء رئيسين ووصف لأي حماية حكومية أو امتياز حكومي تتمتع به الشركة، والمنافسة التي تتعرض لها الإنجازات التي حققتها مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة ،تحليل المركز المالي و نتائج أعمال الشركة خلال السنة ومعلومات عن الأداء المستقبلي للمؤسسة ،وبيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة ورتبهم ونبذة تعريفية عن كل منهم بيان عن لجنة التدفق ولجنة الرواتب والحوافز ،وبيان تفصلي عن مسؤولية مجلس الادارة لفعالية الضوابط والاجراءات الداخلية للشركة وحماية أصولها وبيان تفصلي عن المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء المجلس الإدارة ،بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل غليها كل منهم كالرواتب والأجور و الأتعاب والمكافآت وغيرها كالنفقات السفر وخطة التقاعد للموظفين والحوافز والتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة ومساهمة الشركة في حماية البيئة وخدماه المجتمع .

2 –التقارير المالية الإضافية :من الضروري إعداد كل أو بعض التقارير المالية الإضافية إلى جانب التقارير المالية الأساسية ،وذلك لتلبية رغبة المستخدمين الخارجين ومن هذه التقارير نذكر[1] :

2-1-التقارير المالية الدورية(المرحلية):وهي تقارير يتم عرضها لمد تقل عن السنة لتلبية الحاجات المستمرة من جانب المحاسبين لإتخاذ القرارات في الأسواق المال في الوقت المناسبوبهدف معيار المحاسبة الدولي (34)IAS إلى وصف الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية ، كما طلبت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية كل الشركات المسجلة في السوق بصورة الإفصاح الكامل للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية ربع السنوية.

1 مسعود دراوسي ،الأداء المتميز للمنظمات والحكومة مداخلة في ملتقى دور التقارير المالية في تحسين وتقييم في الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،يومي 14/13ديسمبر 2011،ص:12.

2-2- التقارير المالية القطاعية : يتم إعداد هذا النوع من التقرير في المؤسسات التي تمارس أكثر من النشاط وتقدم معلومات غير متوفرة في التقارير المالية الأساسية ، ويهدف معيار المحاسبة الدولية IAS14 إلى تحديد أسس تقديم التقارير حول المعلومات المالية وفق القطاع العمل ، كما ألزمت هيئة السوق الأوراق المالية الأمريكية كل الشركات المسجلة في السوق بصورة الإفصاح عن الإيرادات و الأرباح المحققة موزعة حسب الإنتاج أو المناطق الجغرافية

2-3- التقارير المالية بالقيمة الجارية : يعكس القيمة الجارية التغيرات الاجتماعية ، ومن خلال قائمة القيمة الجارية و يستطيع المستفيدون من تقييم نتيجة المؤسسة على أساس ما قامت بتحويله من مواد ومنتجات وسيطة إلى منتجات ثابتة وخدمات ومدى مساهمة كل عناصر من عناصر الإنتاج في القيمة الجارية كما تعكس مدى نجاح المؤسسة في رفع الرفاهية المجتمع .

2-4-قوائم المحاسبة الاجتماعية : يتم اعداد التقارير المالية الاجتماعية عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات من أهداف التقارير المالية ، ويمثل الأداء احد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء الشركة من جهة نظر المجتمع . والتقرير يكون على احد الأشكال التالية :

- يكون على شكل وصف للأنشطة دون قيم التكاليف او المنافع التي تحقق ؛
- يتضمن التقرير المبالغ المنفقة عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة دون قيمة المنافع المحققة من تلك الأنشطة نظرا لصعوبة تحديدها ؛
- محتوى التقرير يتمثل في تكاليف و منافع المسؤولية الاجتماعية وهو أكثر الأنواع السابقة شمولا و يعطي للقارئ معلومات عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة .

3-5-**التقارير المالية عن الموارد البشرية** : تعرض في هذا التقرير معلومات عن الموارد البشرية وطريقة استخدامها بكفاءة مع تحديد تكلفة الاختيار و طريقة تعيين وتدريب العاملين بالمؤسسة ومقارنة نسبة الاستثمار في هذه الموارد مقارنة بالأصول الأخرى .

المبحث الثالث : أثر المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية

سيتم التطرق خلال هذا المبحث إلى معايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها وكذلك مفهوم وأهداف و إجراءات مراجعة القوائم المالية وأيضا إلى تقرير المراجع الخارجي حول مراجعة القوائم المالية .

المطلب الأول: معايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى معايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها.

الفرع الأول: معايير جودة التقارير المالية تتحقق جودة من خلال توافر المعايير التالية[1]:

–معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية فى العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء فى المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها .

–معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية فى تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والإطراف ذات العلاقة فى تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذي ة عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدي الالتزام بالقواعد والقوانين ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً فى تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

[1] ماجد اسماعيل ابو حمام ،اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية – غزة ،2009 ،ص55.

–معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما ابرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

–معايير فنية. إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة و يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم فى توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير فى تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين ، وكذلك بيان أهمية ا لرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأ ة .ولذلك فإن مهنه المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقاً بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثر اً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الاخري تلعب دوراً كبيراً فى مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة[1].

[1] ماجد اسماعيل ابو حمام ، مرجع سابق ،ص55

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فى جودة التقارير المالية: تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعي الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر فى عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي[1] :

يستند النظام المحاسبي فى أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل فى مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة فى النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن هذه المقومات:

أ –**المقومات المادية :**وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها فى إنتاج المعلومات المحاسبية.

ب – **المقومات البشرية :** وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ت – **المقومات المالية :**وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

ث – **قاعدة بيانات :** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

المطلب الثاني :مفهوم وأهداف و إجراءات مراجعة القوائم المالية

سيتم التطرق خلال هذا المطلب إلى مفهوم وأهداف مراجعة القوائم المالية و وكذلك إجراءات مراجعة القوائم المالية.

الفرع الأول :مفهوم وأهداف مراجعة القوائم المالية :تعد مراجعة القوائم المالية احد أهم الأعمال التي يقوم بها المراجع الخارجي ،وذلك من خلال الفحص والتدقيق في القوائم المالية لشركة ويمكن إسناد تعريف لمراجعة القوائم المالية كمايلي :

1–مفهوم مراجعة القوائم المالية :تعرف مراجعة القوائم المالية بأنه اختبارات ينفذها المراجع على القوائم المالية من خلال إجراءات الاستفسار والمراجعة التحليلية لتحديد ما إذا كانت هناك تعديلات مهمة يتعين إدخالها على القوائم المالية لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها[2].

[1] ماجد اسماعيل ابو حمام ، المراجع السابق ،ص56

[2] عبد الوهاب خليفة ،**القياس والافصاح المحاسبي** ،مصر ،الجزء الاول ، الدار الجامعية ،2007، ص 9

ويبرز هذا المفهوم في النواحي التالية:

- ✓ أن مراجعة القوائم المالية عملية رتيبة تتكون أساسا من تخطيط عملية المراجعة والقيام بإجراءات مراجعة ، وتنتهي بإعداد تقرير المراجع عن عملية المراجعة التي قام بها.

2-أهداف مراجعة القوائم المالية :أما الهدف من مراجعة القوائم المالية يمكن تلخيصه في العناصر التالية[1]:

-إن هدف مراجعة القوائم المالية هو تمكين مراقب الحسابات من إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعُدت، في كافة جوانبها الهامة، طبقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق .

-أن يؤكد المراجع عدم الحاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية على تلك القوائم المالية لكي تتمشى مع معايير المحاسبة المتعارف عليها ، بما يعني أن المراجع في هذه الحالة لن يتوصل إلى مثل هذا الرأي الذي يتم إبداؤه عند مراجعة القوائم المالية ، وأنه يقتصر في تقريره على بيان نتيجة المراجعة فقط.

-تعتبر مراجعة القوائم المالية مهمة من مهام التأكد وذلك كما هو مُعرف في إطار عمليات التأكد من صحة القوائم المالية الصادرة من طرف الشركة .

-أن الهدف من مراجعة القوائم المالية وهو إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية ككل[2]:

-تظهر -بعدل- المركز المالي للمنشأة كما هو عليه في نهاية الفترة المحاسبية ، ونتائج أعمالها ومصادر واستخدام الأموال خلال تلك الفترة ، بناء على كفاية العرض والإفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية ، ووفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف المنشأة.

الفرع الثاني : إجراءات مراجعة القوائم المالية

بعد قبول المراجع الخارجي للتعاقد على مراجعة القوائم المالية ، يتعين عليه القيام بعدة اجراءات او خطوات تساعده على فهم القوائم المالية المراد مراجعتها ، وتتمثل هذه الخطوات فيمايلي :

1-توقيت وتخطيط لعملية المراجعة بعد قبول مراجع الحسابات مهمة مراجعة القوائم المالية للعميل ، فإنه يقوم بوضع خطة ملائمة لإنجاز عملية المراجعة في وقت ملائم تحدد أهداف عملية المراجعة ومراحلها والطرق

[1] احمد صلاح عطية ،**مرجع سابق**،ص 70

[2] مسعود صديقي،مرجع سابق،ص15

والأساليب والإجراءات التي سيتم اتباعها في كل مرحلة ، وتوقيت تنفيذها ،وفيما يلي بعض الإرشادات المتعلقة بتخطيط مراجعة القوائم المالية [1]:

-إن مراجعة القوائم المالية للسنة الأخيرة مباشرة سوف تمثل الأساس لتخطيط عملية مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية ، حيث يتوقع أن يكون المراجع قد اكتسب معرفة ملائمة في السنة السابقة بأهم الممارسات المحاسبية للعميل ، ونظام وأسلوب إعداد ونشر القوائم المالية للعميل ، والتي تعد ضرورية لأداء مراجعة القوائم المالية .

-إن جزءا أساسيا من تخطيط عملية مراجعة القوائم المالية يتمثل في تحديد وتقييم المعايير المحاسبية الجديدة ، وتحديد إلى أي مدى يمكن أن تؤثر في القوائم المالية للعميل ، ويدخل في ذلك التخطيط أيضا استفسار المراجع من عميله عن توقيت العمل بالمعيار المحاسبي الجديد ، ومدى تأثيره في النظام المحاسبي للمنشأة، وماهية الإجراءات المحاسبية التي تم اتباعها للالتزام بهذا المعيار، وعموما فإن المراجع يجب أن يكون ملما بالمبادئ والممارسات المحاسبية الخاصة والتي تنفرد بها الصناعة التي ينتمي لها العميل أو معاملاته.

-إن تخطيط مراجعة القوائم المالية يتأثر بالطبيعة الخاصة لتلك المعلومات والمتمثلة في أهمية توافرها لدى مستخدميها في وقت ملائم، ومن ثم ضرورة أن تعد وتنشر لمستخدميها بدرجة أسرع، ومن أجل ذلك يجب أن يقوم المراجع بإجراء تخطيط ملائم لإنجاز عملية مراجعة القوائم المالية الدورية في وقت ملائم، ويمكن أن يسمح مثل هذا التخطيط بأداء بعض إجراءات المراجعة، خاصة إجراءات المراجعة التحليلي أثناء الفترة الدورية ، مما يمكن من الانتهاء من المراجعة في وقت مبكر من جهة أو إمكانية التعرف المبكر على بعض الأمور المحاسبية الجوهرية التي قد تؤثر على القوائم المالية من جهة أخرى.

2-طبيعة إجراءات المراجعة القوائم المالية : لا يتضمن مراجعة القوائم المالية إجراء اختبارات للسجلات المحاسبية أو تجميع الأدلة والقرائن من خلال استخدام إجراءات المراجعة مثل المطابقة والملاحظة والمراجعة وغيرها، وتتمثل إجراءات المراجعة أساسا في الاستفسارات وإجراءات المراجعة التحليلي ، التي توجه مباشرة نحو الأمور المحاسبية الجوهرية التي يمكن أن تؤثر في القوائم المالية ، وفيما يلي تفصيل لتلك الإجراءات[2]:

❖ **الاستفسار:** عن نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك:

- طبيعة النظام المحاسبي للتعرف على طرق تسجيل وتبويب وتلخيص المعاملات المحاسبية لإعداد المعلومات المالية .

[1] رضوان العناتي ،رأفت سلامة، ،**مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**،(الاردن ،الجزء الأول،الطبعة الأولى،دا روائل للنشر، 2011)،ص،303

[2] رضوان العناتي ،رأفت سلامة ، مرجع سابق ،ص ص303-304

– بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة المتعلقة بالقوائم المالية والدورية، كما يستفسر عن أي تغيرات جوهرية في نظام الرقابة الداخلية منذ أحدث مراجعة للقوائم المالية ، لتحديد تأثيرها المحتمل على نظام الرقابة الداخلية وعلى إعداد القوائم المالية.

من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين المسئولين عن القوائم المالية حول:

– ما إذا كانت القوائم المالية الدورية معدة طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والمطبقة بشكل منتظم من فترة إلى أخرى.

– ما إذا كان هناك تغيرات في نشاط المنشأة أو في الممارسات المحاسبية المتبعة.

– أي أمور أخرى قد دار حولها الجدل خلال تنفيذ الإجراءات السابقة.

– أي أحداث وقعت عقب انتهاء فترة القوائم .

3– إجراءات المراجعة التحليلي: يتم تطبيق إجراءات المراجعة التحليلي على القوائم المالية بغية التوصل إلى أساس للاستفسار عن القيم والعلاقات والعناصر غير العادية والتي لا تتمشى مع توقعات المراجع، وتشمل إجراءات المراجعة التحليلي للتقارير المالية كلاً من الإجراءات التالية:

- ✓ مقارنة بين كل من المعلومات المالية للفترة الجارية مع الفترة الدورية السابقة لها مباشرة، وكذلك مع الفترة المقابلة لها من العام المالي السابق.
- ✓ تقييم العلاقة بين عناصر القوائم المالية من حيث اتساقها مع تقديرات المراجع، ويمكن للمراجع أن ينشئ مثل تلك التوقعات من خلال التعرف على العلاقات المقبولـــة والمتوقع أن تسود من خلال استخدامها ، وذلك اعتمادا على فهم المراجع للعميل وللصناعة التي ينتمي إليها العميل.
- ✓ الحصول على بعض المحاضر والقوائم وقراءتها ودراستها وذلك على النحو التالي:

– قراءة محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين ، ومجلس الإدارة ولجانه ولجنة المراجعة ، وذلك للتعرف على الأمور والقرارات التي يمكن أن تؤثر على القوائم المالية .

– تقييم المعلومات التي تم تجميعها من خلال الاستفسار والإجراءات التحليلية ، والاطلاع على القوائم المالية لتحديد ما إذا كانت تتطابق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها بصفة عامة والمعيار المحاسبي الخاص الصادر بشأنها من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بصفة خاصة.

– الحصول على تقارير من مراجعين آخرين سبق لهم أن ساهموا في مراجعة معلومات مالية دورية لقطاعات مهمة من قطاعات المنشأة التي يتم مراجعتها ، أو لإحدى المنشآت التابعة لها أو إحدى الوحدات التي تم استثمار المنشأة فيها، وذلك لدراسة وتحليل ما يمكن أن تكون قد تضمنته تلك القوائم

من تحفظات ، وأسبابها وتأثيرها على القوائم المالية كما تظهرها الفقرة التوضيحية في تقرير هؤلاء المراجعين.

- الحصول على خطابات من قبل الإدارة بصدد مسئوليتها عن القوائم المالية ، وعن اكتمال محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين ، وعن الأحداث اللاحقة ، وغير ذلك من الأمور التي يرى المراجع أهمية الحصول عليها مكتوبة من الإدارة[1].

4- عمق الإجراءات:

توجد العديد من العوامل يجب أن يأخذها المراجع في اعتباره خلال مراجعته للتقارير المالية تمكنه من تخفيض نطاق المراجعة ، لا سيما ما تعلق منها بخبرة المراجع المكتسبة عن الممارسات المحاسبية للعميل وأسلوب إعداده للتقارير المالية ، فكلما زادت خبرة المراجع بالنظام المحاسبي للعميل وبممارساته في إعداد القوائم ، كان في استطاعته اختصار إجراءات مراجعة القوائم المالية ، ولكن غالبية تلك العوامل تؤدي بالمراجع إلى توسيعه لنطاق المراجعة أو تعديل إجراءاته ، ومرد هذا الأمر إلى أن المراجع عندما يدرك بعض الأمور المعينة خلال قيامه بالمراجعة ، فإنه يتوقع أن يمد الإجراءات المتعلقة بها، وفيما يلي تحليل لتلك العوامل[2]:

-الإلمام بالممارسات المحاسبية وأسلوب العميل لإعداد ونشر القوائم المالية : إن فهم المراجع للممارسات المحاسبية للعميل ، ولا سيما ما تعلق منها بإعداد قوائمه المالية خاصة ، من خلال أدائه لمهام مراجعة الحسابات للعميل لعدد من السنوات السابقة ، سوف يساعد على تخفيض نطاق إجراءات مراجعة القوائم المالية واختصارها، أمّا المراجع الذي لا تتوافر لديه مثل تلك الخبرة ، فسيكون مطالبا ببذل مجهود مضاعف لفهم النظام المحاسبي للعميل وممارساته في إعداد ونشر القوائم المالية وذلك من خلال أداء المزيد من الإجراءات.

-إلمام المراجع بوجود قصور في نظام الرقابة الداخلية: إذا تبين للمراجع أن نظام الرقابة الداخلية أصبح ينطوي على بعض مواطن ضعف تحد من إمكانية إعداد قوائم (معلومات) مالية أولية متمشية مع معايير المحاسبة المتعارف عليها نتيجة دراسته للتغيرات التي حدثت في نظام الرقابة الداخلية واللاحقة لمراجعته ، أو دراسته لإجراءات الرقابة المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية ، والتي تختلف عن تلك التي استخدمت في إعداد القوائم المالية ، ومن ثمّ لم يعد عمليا ولا مجديا أن يستفيد من خبرته في ممارسات إعداد القوائم المالية في تقييم سياسات العميل في إعداد ونشر القوائم المالية ، فعليه عندئذ أن يدرس ما إذا كان هذا القصور يمثل

[1] رضوان العناتي ،رأفت سلامة ، مرجع سابق ،ص 304

[2] مسعود صديقي،مرجع سابق،ص19

قيدا على نطاق مهمته يحول دون إنجاز ذلك المراجعة، ويتطلب الأمر عندئذ أن يطلع الإدارة كتابةً بتلك الظروف ، ويمكن له أيضا أن يعرض اقتراحات بصدد نواحي الضعف الأخرى في نظام الرقابة الداخلية ، وتوصيات لتحسين تنفيذ إعداد القوائم الدورية وغيرها من الأمور التي قد يرى أهمية عرضها على الإدارة، على أن يشير في خطابه إلى أن مراجعة للمعلومات المالية الدورية لم يكن مصمما لتحديد مدى ملاءمة نظام الرقابة الداخلية لأغراض الإدارة.

-الإلمام بالتغيرات في طبيعة أو حجم النشاط والتغيرات المحاسبية: إذا لفت انتباه المراجع أثناء مراجعته للمعلومات المالية الدورية حدوث تغيرات جوهرية في طبيعة أو حجم النشاط أو الممارسات المحاسبية لمنشأة العميل ، فينبغي على المراجع في هذه الحالة أن يمد نطاق إجراءات المراجعة لكي يستفسر من المسئولين عن تلك التغيرات وكيفية الإفصاح عنها وعن تأثيراتها على القوائم (المعلومات) المالية .

-الإصدارات المحاسبية الجديدة: إن صدور تعليمات ومعايير محاسبية جديدة يرى المراجع أنها ملائمة للتطبيق على القوائم المالية لمنشأة العميل ، تتطلب منه أن يوسع من إجراءات المراجعة بحيث يتأكد من تطبيق مثل تلك الإصدارات على ممارسات العميل في إعداد القوائم المالية الدورية.

-معلومات عن دعاوى ومنازعات وضريبية: إن تلك المعلومات قد تثير مجموعة من التساؤلات عمّا إذا كانت القوائم المالية بها خروج عن معايير المحاسبة المتعارف عليها ، وفي هذه الحالة فإنه يكون ملائما أن يقوم المراجع بالاستفسار عن تلك التساؤلات من محامي العميل إذا اعتقد بأن المحامي لديه معلومات بصدد تلك التساؤلات.

-المعرفة المكتسبة أثناء أداء إجراءات المراجعة للقوائم: يترتب عادة على المعارف والأمور التي يلم بها المراجع أثناء مراجعته للقوائم المالية للمنشأة المعنية، وكذا مراجعة القوائم المالية لفترات سابقة ، أن يكتسب خبرة ملائمة تمكنه من تعديل برنامج المراجعة النمطي ، ومن ثمّ تعديل إجراءات المراجعة كلما كان ذلك ملائما.

المطلب الثالث : تقرير المراجع الخارجي حول مراجعة القوائم المالية :

يعدُّ تقرير المراجع بمثابة الخطوة الأخيرة لعملية مراجعة القوائم المالية وفقا لشروط مهمة المراجعة التي قام بإنجازها ، ويعني صدور ذلك التقرير أن المراجع قد أنهى إجراءات مراجعته للتقارير المالية وفقا لمعيار المراجعة الصادر من قبل الهيئة ، وأن العميل يستطيع استخدام اسم المراجع في مكاتباته، أما إذا كانت إجراءات المراجعة مقيدة بشكل لا يتيح للمراجع استكمال مهمته ، فلا يجب أن يسمح المراجع لعميله باستخدام اسمه إلا مقرونا بتقريره، وقد تتضمن أسباب القيود على نطاق المراجعة عدم ملاءمة وقت عمل إجراءات المراجعة ،

أو عدم كفاية السجلات المحاسبية ، أو وجود مواطن ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية، وإذا استخدم العميل تلك القوائم المالية التي لم يستطع المراجع مراجعتها طبقا للإجراءات اللازمة في مكاتباته مع أي من المساهمين أو أي أطراف خارجية أخرى ، فيجب على المراجع أن ينبه عميله على ضرورة أن يكون ذلك مقرونا بتقرير المراجع.

ويجب ملاحظة ما يلي بصدد إعداد تقرير مراجعة القوائم المالية[1] :

1- وضوح التقرير وضرورة الإبلاغ الصريح: يجب أن يحرص المراجع على أن تكون معني التقرير مفهوما من قبل المهتمين بإعداده ، ومن قبل من يستخدمونه ، وخصوصا من يعتمدون عليه منهم، كما يجب أن يكون تقرير المراجعة واضحا بحيث لا يترك مجالا للشك من قبل مستخدم التقرير المدرك ، عن دلالة وأبعاد محتواه، كما يجب على المراجع أن لا يتوقع من مستخدم القوائم المالية أن يكون عالما بالخصائص الأساسية لتقرير المراجع، ويترتب على ذلك ضرورة عدم اتباع أسلوب الإبلاغ الضمني في إعداد التقرير بحيث يقتصر على إبلاغ القارئ بالخصائص الأساسية التي لم يتم الالتزام أو الوفاء بها (كاكتشاف المراجع خروجا على معايير المحاسبة المتعارف عليها أو عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات المالية بالقوائم المالية)، بل يجب على المراجع أن يضمن تقرير مراجعته كافة العناصر التي تضمن تحقيق الإبلاغ الصريح والتي تشتمل على:

-عنوان يتضمن : تقرير المحاسب القانوني عن مراجعة القوائم المالية .

-معد التقرير والجهة التي يوجه إليها التقرير.

-فقرة نطاق المراجعة.

-فقرة نتيجة المراجعة.

-اسم المراجع وعنوان مكتبه وتوقيعه ورقم الترخيص بممارسة المهنة.

- تاريخ تقرير المراجعة ، حيث يجب أن يؤرخ التقرير بتاريخ اليوم الذي تم فيه الانتهاء من المراجعة، ويعنون التقرير باسم الشركة التي تم مراجعة معلوماتها المالية الدورية. أو باسم مجلس إدارتها ، أو باسم المساهمين باعتبارهم أهم مصادر الطلب على خدمات مراجع الحسابات في هذا الشأن، بالإضافة إلى ما سبق ، فإنه يجب أن يوضح في مكان ظاهر على كل صفحة من صفحات القوائم المالية مصطلح "غير مراجع.

2- تقرير المراجع الخارجي : تناولة العديد من المعيار في النصوص التفصيلية المنظمة لإعداد تقرير المراجعة والتي تحتوي في غالبيتها على مجموعة من البيانات التي تساعد المراجع الخارجي في مراجعة القوائم المالية ،

[1] علي عبد القادر دنيبات ، **الدلالات التفسيرية لفقرة التقرير النظيف لمدقق الحسابات الخارجي** ،الاردن ،مجلة العلوم الدارية ،العدد 2 ،2004 ص 261

ويمكن ملاحظة ما يليتعين على المراجع أن يشير إلى نطاق المراجعة في فقرة مستقلة يميزها باسم فقرة نطاق المراجعة ، ويتعين أن تشتمل فقرة نطاق المراجعة على ما يلي[1] :

-القوائم المالية الدورية المشمولة بتقرير المراجع.

-مسئولية إدارة المنشأة عن إعداد المعلومات المالية الدورية.

-موقف إدارة المنشأة من تمكينه من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها.

-إقرار من المراجع بإتباع معيار مراجعة المعلومات المالية الدورية الصادر عن الهيئة.

-وصف لإجراءات مراجعة المعلومات المالية الدورية.

-إشارة إلى أن مراجعة المعلومات المالية الدورية هو عمل مهني ذو نطاق محدود بالمقارنة بمراجعة القوائم المالية التي تتم وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي يكون هدفها الرئيسي إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية ككل ، وأنه نتيجة لذلك فلن ينتهي مراجعة للمعلومات المالية الدورية إلى إبداء مثل هذا الرأي.

1- يتعين أن يتضمن تقرير المراجعة إقرارا من المراجع بإتباع معيار مراجعة القوائم المالية ، بينما يجب أن يتضمن تقرير مراجعة القوائم المالية إقرارا من المراجع بأن المراجعة قد تمت وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها.

2- يتعين على المراجع أن يعبر صراحة عن نتيجة المراجعة في فقرة مستقلة ينص فيها على أنه لم يتبين له وجود أية تعديلات مهمة يتعين إدخالها على القوائم المالية محل المراجعة لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها ، مع إبداء الرأي في تقرير مراجعة القوائم المالية بيان مدى:

- ✓ الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد وعرض القوائم المالية.
- ✓ الاتساق في تطبيق هذه المبادئ.
- ✓ كفاية الإفصاح المحاسبي.
- ✓ وحدة الرأي.

على الرغم من أن المراجع لن يبد رأيا فنيا محايدا في القوائم المالية إلا أنه في حالة نوصُّلِه إلى أن القوائم المالية قد تأثرت بصورة مهمة بسبب الخروج عن معايير المحاسبة المتعارف عليها ، أو عدم كفاية الإفصاح عن العمليات والظروف والأحداث ، فإن المراجع يجب أن يضيف في تقرير مراجعة القوائم المالية فقرة إضافية بعد فقرة نطاق المراجعة ، يصف فيها طبيعة الخروج على معايير المحاسبة المتعارف عليها وأية ملاحظات أخرى

[1] احمد صلاح عطية،نفس المرجع ،ص77

تبينت له أثناء قيامه بالمراجعة ومن شأنها الإفادة عن عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها ، وأثر هذا الخروج على القوائم المالية .

- ✓ إذا تبين للمراجع وجود أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية بدرجة تؤدي إلى صعوبة التوصل إلى نتيجة حول القوائم المالية ، فإنه يتعين أن يقرر ما إذا كان هذا القصور يمكن أن يمنعه من استكمال مهمته .

يتكون التقرير من فقرتين أساسيتين ، هما فقرة النطاق وفقرة نتائج المراجعة.حيث تستهدف فقرة النطاق إلى[1] :

- توصيفا للقوائم أو القوائم المالية التي تم مراجعتها ؛
- الفترة التي أعدت عنها أو في نهايتها هذه المعلومات ؛
- الإشارة إلى أن المراجعة تتم وفقا لمعيار مراجعة القوائم المالية المتفق عليها ؛
- أن هذه القوائم (المعلومات) المالية الدورية هي مسئولية إدارة المنشأة ، بينما تقتصر مسئولية المراجع على عمل المراجعة وتحديد نتائجه ؛
- بيان إجراءات مراجعة القوائم المالية والمتمثلة بصفة أساسية في تطبيق إجراءات المراجعة التحليلي والاستفسار عن الأمور المالية والمحاسبية من المسئولين بالمنشـــأة.

اما فقرة نتائج المراجعة تستهدف[2]:

إظهار تأكيد المراجع على أنه بناء على المراجعة التي قام بها المراجع فإنه لم يتبين له وجود أية تعديلات مهمة يتعين إدخالها على القوائم المالية محل المراجعة لكي تتمشى مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.

إذا تم عرض القوائم المالية للفترة الحالية على أساس مقارن مع فترة سابقة مقارنة، سبق للمراجـــــع مراجعتها ، فيمكن للمراجع أن يقرن اسمه بتلك المعلومات عند إعداد تقرير مراجعة المعلومات المالية للفترة الحالية،أما إذا لم يكن المراجع قد قام بمراجعة المعلومات المقارنة للفترة السابقة ، فعليه تجاهل تلك المعلومات عند إعداد تقريره عن مراجعة القوائم المالية عن الفترة الحالية.

[1] احمد صلاح عطية،مرجع سابق ،ص77

[2] مرجع سابق،ص77

3- تعديل تقرير المراجعة: توجد العديد من الحالات التي يجب فيها على المراجع الخارجي النيقوم فيها بتعديل التقرير الذي قام بانجازه على مدى مطابقة القوائم المالية للمعايير المنظمة لاعداد القوائم المالية وعرضها ، وفيما يلي أهم الملاحظات المتعلقة بتعديل تقرير المراجعة[1]:

- **عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها:** على الرغم من أن الخروج على معايير المحاسبة المتعارف عليها قد يتطلب من المراجع الذي يراجع القوائم المالية أن يبدي رأيا معارضا على تلك القوائم ، إلا أنه وفقا لمعيار مراجعة القوائم المالية المقترح فإن الخروج على معايير المحاسبة المتعارف عليها لا يتطلب من المراجع الذي يراجعة تلك المعلومات أن يصدر مثل ذلك الرأي المعارض ، بل يقتصر التأثير في حالات الخروج الجوهرية على مجرد إضافة فقـــرة توضيحيـــة (يطلق عليها فقرة الملاحظات) تعقب فقرة النطاق ، وقبل فقرة نتائج المراجعة ، يصف فيها طبيعة الخروج على معايير المحاسبة المتعارف عليها، وأثره على القوائم المالية ،

- **الإفصاح غير الملائم:** إذا كان من السهل أن يحدد مراجع القوائم المالية مدى ملاءمة الإفصاح المحاسبي، وقد أوضح مجلس مبادئ المحاسبة المالية FASB أن مستخدمي القوائم المالية يقيِّمون عادة تلك المعلومات في ضوء قراءتهم وفهمهم للقوائم المالية السابقة، وقد حدد معيار القوائم المالية الصادر عن الهيئة الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح في القوائم المالية ، وعلى المراجع أن يحدد مدى استيفاء هذه القوائم لتلك المتطلبات، ، وأن يشير أيضا –إن أمكن- إلى المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لكي تستوفي القوائم المالية مقومات الإفصاح الملائم ، كما يجب أن تحتوي فقرة نتائج المراجعة على إشارة للفقرة التوضيحية السابقة.

[1] عبد الوهاب نصر علي ،**امرجع سابق** ،ص22

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الخاص بتحضير وإعداد التقارير المالية ، يمكن القول أن التقارير المالية تهدف إلى تقديم أكبر قدر من المعلومات المحاسبية المفيدة التي تحقق أهداف مستخدمي التقارير المالية في مجال اتخاذ القرارات،و أصبحت التقارير المالية المنشورة والإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية الواردة بها، و المراجع لن يبد رأيا فنيا محايدا في القوائم المالية إذا تأثرت بصورة مهمة بسبب الخروج عن معايير المحاسبة المتعارف عليها يتعين إدخال تعديلات على القوائم المالية محل المراجعة لكي تتمشى مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.

المقدمة العامة

تميزت الممارسة المحاسبية بفترات كثيرة تتعايش مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور في ظل المحيط التي كانت تستعمل فيه المحاسبة على أشكالها في ممارستها ، ومن ذلك خلال الواقع الاقتصادي الجديد الذي أحدث تحولات كبيرة في العالم وفي ظل تطور التجارة واتساع رقعتها وكذلك تعدد وتنوع المعاملات التجارية بين الدول، وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات وامتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول المختلفة، غير أن اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول دفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى المطالبة بتوحيد وتقريب الممارسات المحاسبية من أجل تسهيل عملية الرقابة والاتصال عبر مختلف فروعها في العالم.

و نظراً لأهمية مهنة مراجعة الحسابات ، عند اتخاذ القرارات من الأطراف المختلفة المستفيدة من القوائم المالية والتقارير المالية المنشورة و الخاصة بشركات الأموال ، ومن الجهات الحكومية المختصة في وحدات المحاسبة الحكومية أو شركات القطاع العام ، بسبب إضفاء المزيد من المصداقية على البيانات المحاسبية ، فقد بدا التفكير جدياً في توفير قواعد و أسس ممارسة محاسبية مكتوبة لهذه المهنة بحيث يسهل الرجوع إليها و الاحتكام إلى قواعدها و أسسها عند الضرورة .

إن مراجعة الحسابات لها أهمية كبيرة في إضفاء الثقة على القوائم المالية التي تصدرها الشركات والهيئات التي يجبرها القانون على تعيين مراجع حسابات ومن هنا يندرج بحث حول مناقشة الأصول العلمية للمراجعة الخارجية والتي تعتبر كأداة التي تساعد في تحسين جودة التقارير المالية ، ولذا يتمحور موضوعنا حول تفعيل المراجعة الخارجية كأداة لتحسين جودة التقارير المالية .

ومنه تتمحور الإشكالية كما يلي: **كيف تكون فاعلية عملية المراجعة الخارجية في تحسين جودة التقارير المالية؟**

كما يندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الرئيسية الفرعية التالية :

1- فيما تتمثل التقارير المالية وما تأثيرها على نتائج المؤسسة ؟

2- كيف يتم تحقيق جودة في التقارير المالية؟وماهي العوامل المؤثرة فيها؟

3- أين تكمن أهمية المراجعة الخارجية بالنسبة للمؤسسات ؟

4- كيف يؤثر المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية ؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نحاول بناء الفرضيات التالية:

1- التقارير المالية تنتج من خلال نظام المعلومات المحاسبي وكافة المعلومات المالية الأخرى.

2- تتحقق جودة التقارير المالية إلا من خلال مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية .

3- تعتبر المراجعة الخارجية بجميع مقوماتها بالنسبة للمؤسسات هي أحد الركائز الرئيسية التي تأثر بدرجة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية.

4- يترتب عند رفع مستوى كفاءة والفاعلية التقارير المالية من الافصاحات والتقارير التي يقدمها المراجع الخارجي في مساهمته من صحة مصداقية و موثوقية جودة التقارير المالية .

- مبررات الاختيار الموضوع : تتمثل مبررات الاختيار الموضوع بالمبرارات ذاتية وموضوعية كما يلي:

1- مبررات الذاتية تتمثل في :

-الرغبة الشخصية والميول ذاتي اتجاه مهنة المراجعة الخارجية.

- الاستفادة من الموضوع في الحياة العملية والمهنية.

2- مبررات موضوعية تتمثل في :

- طبيعة التخصص الذي يفرض البحث في مجال تدقيق محاسبي.

- إثراء المكتبة في المعلومات مفيدة.

- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة تحديد إطار نظري للمراجعة بصفة عامة وإبراز موقع مراجعة الخارجية من هذا الإطار، مع تبيان مدى استفادة مراجعة الخارجية من هذا الإطار الكلي للمراجعة.

- محاولة الولوج عبر الإطار العلمي والعملي للمراجعة الخارجية كوظيفة داخل المؤسسة.

إبراز الأهمية ودرجة الاستفادة من مراجعة الخارجية في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية اتخاذ القرارات بصفة خاصة.

- محاولة تشخيص مدى تأثير مراجعة الخارجية في تحسين جودة التقارير المالية .

- إظهار فاعلية التي تلعبه عملية المراجعة في المساعدة على تقديم من تقارير وقوائم مالية ومحاسبية تتميز بالدقة للجهات التي تطلبها.

– **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يعتبر من أهم المواضيع النظرية الملموسة عمليا في مجال المراجعة الخارجية ، إذ أنها تدرس فاعلية المراجع الخارجي أو مراجع الحسابات في تعزيز صحة و موثوقية التقارير المالية ، فهي أداة التي تأكد مدى صدور التقارير المالية تتماشى مع مبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتي يمكن من فاعليتها أن تساهم في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنة المالية وكذلك المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل سليم والمناسب .

– **الدراسات السابقة** :

– عمر ديلمي ،أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، باتنة ،2009، ولقد تعرضت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية مصداقية المعلومات المحاسبية في ظل البيئة الحالية وبيان مدى مبادرة مدققي الحسابات المراجعين القيام بالإجراءات الدقيقة اللازمة في تحقيق مصداقية البيانات المالية وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأرقام المحاسبية لحل مشكلة الدراسة .

– الأخضر عياشي ،دور المراجعة الخارجية في تحقيق جودة القوائم المالية ،مذكرة متطلبات لنيل شهادة ماستر ل م د،علوم التسيير،المركز الجامعي بالوادي ،2012،ولقد تعرضت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية دور المراجعة الخارجية في تحقيق جودة في القوائم المالية .

– فاتح سردوك ،دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية،رسالة ماجستير،تخصص علوم التجارية ،مسيلة ،2004.

– حكيمة مناعي ، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، باتنة، الجزائر،2009/2008 .تسعى هذه الدراسة في كيفية وضع تقارير المراجعة حسب المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر .

– **الإطار الزماني والمكاني:**

– **الإطار المكاني:** ترتبط هذه الدراسة بواقع الجزائر في ظل نقص الدراسات التي تحتاج إلى فاعلية المراجعة الخارجية في الجزائر ، إضافة إلى إجراء مسح وطني من خلال استجواب محافظي الحسابات الجزائريين .

– **الإطار الزمني:** تتمثل حدود الزمني لدراسة خلال السنة الجامعية 2015/2014.

- **المنهج والأدوات المستخدمة** :من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها ، فإننا توجهنا خلال هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في أغلب أجزاء القسم النظري ، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان الموجهة للمراجعين الخارجيين،لتقصي أرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة وتم اختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية SPSS.

- **صعوبات البحث**:

- قلة المراجع والبحوث الجامعية في مجال مراجعة التقارير والقوائم المالية ، نظرا لأغلب المراجع متوفرة باللغة الفرنسية وهي التي لا تناسب دراسة حالة الجزائرية .

- الفرق بين الجانب النظري للموضوع والعملي إذ يتطلب الخبرة المهنية عالي .

- **محتوى البحث** :

للإجابة على تساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية المطروحة اعتمدنا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول الإطار النظري العام للمراجعة الخارجية ومقسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول مدخل حول المراجعة الخارجية والمبحث الثاني معايير وخطوات تنفيذ المراجعة الحسابات المبحث الثالث الإطار القانوني للمحافظ الحسابات في الجزائر ، وأما الفصل الثاني تحضير وإعداد التقارير المالية حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث الرئيسية المبحث الأول ماهية التقارير المالية والمبحث الثاني أنواع التقارير المالية والمبحث الثالث أثر المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية، و أما الفصل الثالث فاعلية المراجعة الخارجية في تحسين جودة التقارير المالية –دراسة الاستبيان– حيث تطرقنا خلال هذا الفصل مبحثين رئيسين المبحث إجراءات الدراسة و الوسائل المستخدمة والمبحث الثاني إجراءات و معالجة الاستبيان.

الملـــخص

يعتبر وجود مراجع الحسابات كجهة رقابية خارجية أحد ركائز ومقومات التي تعتبر بمثابة الترياق المضاد في محاولة كشف الأخطاء الجوهرية فيه وبالتالي مما يحقق عدالة ومحاولة تصحيحها وإبداء الرأي محايد، نظرا لإضفائه نوعا من الشفافية والمصداقية على التقارير المالية، لها خدمة لحقوق المساهمين ومستخدمين ؛ ويحافظ على استقلاليته التي تعد شرطا أساسيا في مهنة المراجعة، إضافة إلى ضرورة توافر العناية والكفاءة المهنية من خلال التدريب المستمر، دون أن ننسى العلاقة التعاونية بين محافظ الحسابات والأطراف الفاعلة الأخرى بما فيهم المساهمين .

-دراسة ميدانية :بتصميم استمارة استبيان موجهة إلى المراجعين الخارجيين ، حيث بلغت عدد الاستمارات الموزعة 20 استمارة ولقد تم الإختيار ت **t- test** عند مستوى دلالة **5%** لاختبار الفرضيات الدراسة ،.وبتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات وجدنا أن المراجع الخارجي غير مسئول قانونيا عن اكتشاف الأخطاء،إلا أن عليه أن يبدل العناية المهنية ويقوم بمهام و على أكمل وجوه التزاما بمعايير الأداء المهني والعمل الميداني ،باعتبار ان المجتمع المالي ينتظر من المراجع اكتشاف هذه الأخطاء لتقديم قوائم مالية أكثر شفافية ومصداقية مما يحسن من جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية : المراجع الخارجي ، التقارير المالية ، جودة التقارير المالية ، مستخدمي القوائم المالية .

Abstract:

The existence of references accounts control as an external one of the pillars and the foundations of which serves as the antidote in an attempt core where Error detection and try to correct them and to give an impartial opinion, due to Advaih kind of transparency and credibility of the financial reports, her service to the rights of shareholders and users; where to carry out the auditor this role the axial forces him to always remain independent of the administrative affairs of the company, even maintains its independence, which is a prerequisite in the auditing profession, in addition to the need for availability and professionalism care through continuous training, without forgetting the cooperative relationship between the governor of accounts and other actors including shareholders .

Field Study: design a questionnaire addressed to the external auditors, reaching the number of distributed forms 20 form and has been the choice T. t- test at the level of significance of 5% to test hypotheses study, .opthalil results of the questionnaire and test hypotheses, we found that the external auditor is not responsible legally for discovery errors, but he has to replace the professional care and the tasks completed and on the faces of commitment and fieldwork professional performance standards, considering that the financial community Antzermn references discover these errors to make financial statements more transparent and credibility which improves the quality of financial reporting.

Key words:

External Auditor, financial reporting, the quality of financial reporting, users of financial statements.

إهداء

"و لئـــن شكرتـــم لأزيـــــــــدنكم "

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا

و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

أهذي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي أبواب العلم

و المعرفة إلى أعز إنسان في الوجود "أمي" أطال الله في عمرها.

إلى من سعى جاهدا في رعايتي و تربيتي و تعليمي و توجيهي

إلى من كان رمز القوة و النقاء، إلى من كان قدوتي في التربية

و الأخلاق إلى "أبي"

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة و أمضيت معهم أسعد الأوقات

إلى دفء البيت و سعادته

إلى إخوتي الأعـــــــزاء

إلى جمـــيع الأصـــــدقاء ،

" إلـــــــــــى من ذكرهم قلبـــــي و لم يذكرهم قلمي "

بوبكـــــر

فهرس المحتويات

العنصر	الصفحة
الاهداء	
التشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	II
فهرس الأشكال	III
المقدمة	أ،ب،ج،د
الفصل الأول: الإطار النظري العام حول المراجعة الخارجية	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول : مدخل حول المراجعة الخارجية	3
المطلب الأول :المفهوم العام للمراجعة وأهميتها.	3
المطلب الثاني : فروض ومبادئ مراجعة الحسابات.	5
المطلب الثالث : أهداف وأنواع المراجعة الحسابات.	7
المبحث الثاني : معايير وخطوات تنفيذ المراجعة الخارجية	11
المطلب الأول : معايير المراجعة الخارجية.	11
المطلب الثاني: كيفية التنفيذ المراجعة الخارجية وأوراق العمل.	14
المطلب الثالث : تقارير المراجعة الخارجية.	18

المبحث الثالث : الإطار القانوني لمحافظ الحسابات في الجزائر.	21
المطلب الأول: تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر.	21
المطلب الثاني :مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات.	23
المطلب الثالث : حقوق وواجبات محافظ الحسابات.	26
الفصل الثاني : تحضير واعداد التقارير المالية	
تمهيد الفصل الثاني	30
المبحث الأول :ماهية التقارير المالية.	31
المطلب الأول : مفهوم العام حول التقارير المالية وخصائصها.	31
المطلب الثاني : أهداف التقارير المالية وعلاقتها بالقوائم المالية.	34
المطلب الثالث :حدود التقارير المالية.	35
المبحث الثاني : أنواع التقارير المالية.	36
المطلب الأول : عرض قائمة المركز المالي و قائمة الدخل	36
المطلب الثاني :عرض قائمة التدفقات النقدية وقائمة الحقوق الملكية.	40
المطلب الثالث :عرض قائمة الإيضاحات المتممة للتقارير المالية و الايضاحات الأخرى.	42
المبحث الثالث : أثر المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية.	45
المطلب الأول: معايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها.	45
المطلب الثاني :مفهوم وأهداف و إجراءات مراجعة التقارير المالية.	47

المطلب الثالث : تقارير المراجع الخارجي حول مراجعة القوائم المالية.	52
الفصل الثالث: فاعلية المراجعة الخارجية في تحسين جودة التقارير المالية	
تمهيد الفصل الثالث	58
المبحث الأول : إجراءات الدراسة و الوسائل المستخدمة.	59
المطلب الأول :عرض الإستبيان.	59
المطلب الثاني :التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة.	62
المبحث الثاني: إجراءات و معالجة الإستبيان.	66
المطلب الأول : إختبار الفرضيات و تحليل نتائج الإستبيان	66
المطلب الثاني: المطلب الثاني: الاستنتاجات و توصيات	80
الخـــاتمـــة	85
قائمة المصادر والمراجع	89
المـــلاحـــق	93

فهرس الجداول

الرقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم01	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	64
رقم02	توزيع العينة حسب الجنس	65
رقم03	توزيع العينة حسب العمر	65
رقم04	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	66
رقم05	توزيع العينة حسب الوظيفة	68
رقم06	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	69
رقم07	الدرجات الموافقة لكل إجابة	69
رقم08	إختبار التوزيع الطبيعي إختبار كولمجروف سمرنوف	70
رقم09	نتائج إختبار الفرضية الأولى	72
رقم10	نتائج إختبار الفرضية الثانية	72
رقم11	نتائج الإستبيان للفرضية الأولى	73
رقم 12	نتائج الإستبيان للفرضية الثانية	74
رقم 13	نتائج إختبار الفرضية الثالثة	75
رقم 14	نتائج إختبار الفرضية الرابعة	76
رقم 15	نتائج الاستبيان للفرضية الثالثة	77
رقم 16	نتائج الاستبيان للفرضية الرابعة	78
رقم17	ملخص نتائج إختبار الفرضيات	79

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
رقم 01	يوضح إجراءات فحص الحسابات والقوائم المالية.	19

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
رقم 01	إستمارة الإستبيان.	93

قائمة الرموز

الرقم	الكلمـــة		الرمز
	بالعربية	بالانكليزية	
01	الجمعية الأمريكية للمحاسبة	American Accounting Association	AAA
02	مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	FASB
03	المعيار الابلاغ المالي الدولي	International financial reporting standard	IFRS
04	المعيار المحاسبة الدولي	International Accounting Standard	I AS
03	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for Social Sciences	SPSS

قائمة المراجع

مراجع بالكتب العربية:

1- محمد السيد ، **المراجعة والرقابة المالية المعايير والقواعد** ،دار الكتاب الحديث ، مصر ،2008.

2- سريا السيد ، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** ، مصر ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 2006.

3- أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، عمان ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، ، 2009.

4- محمد الجربوع يوسف ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، عمان ، الاردن ، مؤسسة الوراق للنشر ،2000 .

5- حلمي جمعة احمد ، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، عمان ، الاردن ، دار صفاء للنشر ،2000.

6- خير محمد ، أبوزيد سليم ، **أساليب الاحصائي بإستخدام برمجية SPSS** ، دار الصفا للطباعة و النشر، الطبعة الاولى، الأردن،.2005

7- الدهراوي مصطفى كمال الدين ، **دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة** ،لبنان، الدار الجامعية ، 2001.

8- عبد الله خالد أمين ،**علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية** ، عمان ، الاردن ، دار وائل النشر ، 2000.

9- منصور أحمد البديوي وآخرون :**الإتجاهات الحديثة في المراجعة**، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية 2003-2002.

10- بوتين محمد ، **المحاسبة العامة للمؤسسة**،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية،1999 .

11- التميمي هادي ، **مدخل إلى التدقيق** ، عمان ، الأردن ،دار وائل للنشر، الطبعة الثانية،2004.

12- الصبان محمد سمير ، نصر علي عبد الوهاب ، **المراجعة الخارجية**، الإسكندرية ، مصر ، الدار الجامعية ، 2002.

13- حسنين خضير مصطفى ، **المراجعة :المفاهيم والمعايير والإجراءات**، المملكة العربية السعودية ، طابع جامعة الملك سعود ، 2002 .

قائمة المراجع

14- السيد سرايا، **اصول وقواعد المراجعة والتدقيق** ،الاسكندرية ،مصر ،دار المعرفة ،2002 .

15- خنفر مؤيد راضي ، مطارنة غسان فلاح ، **تحليل القوائم المالية** ،مدخل نظري وتطبيقي،(عمان، الأردن ، دار المسيرة للنشر ، الطبعة الأولى 2006 ، الطبعة الثالثة2011.

16- مطارنة غسان فلاح ، **تدقيق الحسابات المعاصر(الناحية النظرية)**، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006.

17- أبو طالب، محمد يحيى ، **نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية** ،مصر ، دار الجامعية ، 2005.

18- عبد العال حماد طارق، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)** مصر ، الدار الجامعية، 2000.

19- نصر علي عبد الوهاب ،**القياس والافصاح المحاسبي**، الاسكندرية،مصر،الجزء الاول ،الدار الجامعية،2007.

20- عطية احمد صلاح ،**مشاكل المراجعة اسواق المال**،مصر ،الدار الجامعية ،2003.

21- حنان حلوة ، رضوان محمد، **نظرية المحاسبة** ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1992.

22- حماد طارق عبد العال ، **أسس الإعداد والعرض والتحليل** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،الدار الجامعية ، 2000.

23- حنان حلوة والآخرون،**اسس المحاسبة المالية**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1،2004 .

24- حماد طارق عبد العال ،**التقارير المالية**،الاردن ،الدار الجامعية الطبعة1،2005.

25- نصر علي عبد الوهاب ،**القياس والافصاح المحاسبي** ،مصر ، الاسكندرية ،الجزء الاول ، الدار الجامعية ،2007.

26- سلامة رأفت ،**مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**،الاردن ،الجزء الأول،الطبعة الأولى،داروائل للنشر،2011 .

27- جودة محفوظ ، **التحليل الإحصائي باستخدام SPSS**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008.

28- الصحن عبد الفتاح ،**أصول المراجعة**،الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية 2000 .

قائمة المراجع

رسائل وأطروحات:

1- محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011.

مجلات:

1- السعافين هيثم ، **التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتدقيق السلطات الرقابية الحكومية**،مجلة المدقق، العدد(64 -63)،2005 .

2- دنيبات علي عبد القادر ، **الدلالات التفسيرية لفقرة التقرير النظيف لمدقق الحسابات الخارجي** ،(الاردن ،مجلة العلوم الدارية ،العدد 2 ،2004.

قوانين ومراسيم :

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 42 المؤرخة في 11 يوليو سنة 2010.

ملتقيات ومداخلات :

1- محمدي عبد العالي ، **دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول"حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة الجزائر، يومي06 و07 ماي، 2012.

2- درواسي مسعودي ،**مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية المحاسبية**، مداخلة في ملتقى النظام المحاسبي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة ، جامعة سعد دحلب البليدة ،يومي 14/13ديسمبر 2011.

3- عماري سمير وديلمي عمر، **دور المراجعة الخارجية في ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع حول:"تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي20و21 نوفمبر،2013.

مراجع باللغة الفرنسية :

1- Hamini Allel، le contrôle interné et l'atration du billon comptable OPU 2003.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلـــمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:العلوم التسيير

التخصص:تدقيق محاسبي

تفعيل المراجعة الخارجية كأداة للتحسين جودة التقارير المالية

(دراسة حالة من خلال الاستبيان)

تحت إشراف الأستاذ:

محمد الأمين مصباحي

إعداد الطالب:

بوبكر زريـــق

لجنة المناقشة

الأستاذ/ سامي بن خيرة	**(أستاذ مساعد(أ) – جامعة الشهيد حمـــه لخضر بالوادي)**	**رئيسا**
الأستاذ/ محمد الأمين مصباحي	**(أستاذ مساعد(أ) – جامعة الشهيد حمـــه لخضر بالوادي)**	**مشرفا**
الدكتور/ الأزهر عزه	**(أستاذ محاضر(ب) – جامعة الشهيد حمـــه لخضر بالوادي)**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014